



الجلسة ٦٥٤٥

الاثنين ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون (غابون)
	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	ألمانيا السيد بيرغر
	البرازيل السيدة دنلوب
	البرتغال السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك السيد باربالتش
	جنوب أفريقيا السيد سانغكو
	الصين السيدة غو شياومي
	فرنسا السيدة لو فرايه دو ايلين
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد برهام
	نيجيريا السيد أميوفوري
	الهند السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2011/316)

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2011/317)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا، على اضطلاعهم بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠١١. وأنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير أرو وأعضاء فريقه على المهارة الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩٢

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2011/316)

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال

الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2011/317)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي رواندا وكرواتيا - على نحو استثنائي وبعد مشاورات جرت بين جميع أعضاء المجلس - وممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو الأشخاص التالية أسماؤها إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضية خالدة رشيد خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/2011/316، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ و S/2011/317، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسون.

الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. وبمحاكمة السيد ملاديتش، تكون المحكمة قد أزالته مدمكاً آخر من جدار الإفلات من العقاب. وثمة أسئلة طرحت بشأن تأثير محاكمة السيد ملاديتش على استراتيجية المحكمة للإنجاز. الواضح أنه سيكون هناك تأثير، ولكن من السابق لأوانه كثيراً الكلام بالتأكيد عن ماهية ذلك التأثير على وجه التحديد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تواجه المحكمة تحديات غير مسبوقة فحسب، ولكنها حققت أيضاً تقدماً غير مسبوق في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. فأجرت المحكمة تسع محاكمات في وقت واحد وذلك بمضاعفة القضاة والموظفين بحيث كانوا يعملون في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. أما محاكمة دورديفيتش ومحاكمة غوتوفينا فقد انتهتا. ومن المتوقع أن تنتهي محاكمة بيريزيتش في هذا العام. ويتوقع إنهاء ست محاكمات في عام ٢٠١٢، وينبغي أن يتم الانتهاء من محاكمة كاراديتش في عام ٢٠١٤.

وفي أعقاب الانتقادات التي وجهها أعضاء مجلس الأمن خلال زيارتي الأخيرة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن التقدم الذي أحرزته المحكمة في محاكماتها (انظر S/PV.6434)، كتبت إلى القضاة وعقدت جلسة عامة لمناقشة هذه المسألة. وشددت على الحاجة إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة لتسريع عمل المحكمة وكفالة عدم وجود أي تأخير في المواعيد المحددة. ويسرني أن أفيد بأنه في ثلاث قضايا - قضية دورديفيتش، وقضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، وقضية ستانيسيتش وزوبليانين - تم الحفاظ على التقديرات التي تضمنها التقرير الأخير (S/2010/413). وفي سياق التحديات التي تواجه المحكمة، ولا سيما تلك المتصلة بالموظفين، فإن الحفاظ على التقديرات المتعلقة بهذه المحاكمات الثلاث هو إنجاز رائع يستحق الذكر. أما الأسباب التفصيلية لجوانب التأخير في المحاكمات الأخرى فواردة في التقرير الحالي (S/2011/316، المرفق الأول).

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون في مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وذلك تحت رئاسة سعادة السيد نيلسون ميسوني، سفير غابون. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري للبرتغال بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذلك لمكتب الشؤون القانونية، على تعاونهما مع المحكمة في ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لبدء آلية تصريف الأعمال المتبقية، وإحالة المهام المتبقية للمحكمة إلى الآلية.

في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، ثمة ١٦ شخصاً هم قيد إجراءات الاستئناف، و ١٤ شخصاً قيد المحاكمة، وأربعة أشخاص في مرحلة ما قبل المحاكمة. وهناك متهم واحد فار هو غوران هادزيتش. وقد أنهت المحكمة حتى الآن الدعاوى ضد ١٢٦ شخصاً من الأشخاص الـ ١٦١ الذين وجه المدعي العام الإتهام إليهم.

وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، ألقى القبض على راتكو ملاديتش في صربيا، بعد أن كان فاراً من وجه العدالة لمدة ١٦ عاماً. وقد تم توجيه الاتهام إليه في عام ١٩٩٥ من جانب مكتب المدعي العام عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي يُزعم أنها ارتكبت من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ خلال الصراع في البوسنة والهرسك. وفي ٣١ أيار/مايو، نقل إلى لاهاي، حيث سيواجه المحاكمة. والقبض على السيد ملاديتش هو علامة فارقة في تاريخ المحكمة، ويقربنا أكثر من إنهاء ولايتنا بنجاح، مع بقاء غوران هادزيتش الهارب الوحيد المتبقي.

ومثلما يعلم أعضاء المجلس، كانت المحكمة رأس الحربة في مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق القوانين التي استحدثتها في كلا المجالين الموضوعي والإجرائي للقانون

زمنية لمجلس الأمن يؤمل أن تظل كما هي حتى نهاية عمل المحكمة. وبغية موازنة هذه التقديرات المنقحة، تعمل دائرة الاستئناف، وستظل تعمل، على اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير الفعالة لتسريع إجراءاتها، بما في ذلك الحد من التعديلات التي أدخلت على أسباب الاستئناف، وتنظيم إصدار الأحكام، وتحديد أولويات العمل. أما وقد لخصت الحالة الراهنة لما لدينا من قضايا، أود الآن مناقشة ثلاثة مجالات في المحكمة تحتاج إلى دعم الهيئة الأم، أي مجلس الأمن.

المجال الأول الذي نحتاج فيه إلى دعم مجلس الأمن هو الاحتفاظ بموظفينا المؤهلين تأهيلاً عالياً. وأكبر تحد يواجه إنجاز عمل المحكمة يتمثل في استمرار مغادرة موظفينا ذوي الخبرة الواسعة للعمل في أماكن أخرى توفر لهم عملاً مأموناً بصورة أكبر. وبصفتي رئيس المحكمة، سأكون مقصراً إن لم أبحث هذه المسألة مع الهيئة الأم لدينا، أي مجلس الأمن. ويجب أن أقول لكم بصراحة إن مشكلة الموظفين سيئة جداً، بحيث يمكن وصفها الآن بأنها مشكلة مزمنة ومنهجية ومتوطنة. إننا نواجه أزمة موظفين. والحقيقة الصارخة هي أن الموظفين يغادرون لأن المحكمة ستغلق أبوابها. ففي غضون فترة خمسة أسابيع في نيسان/أبريل وأيار/مايو، قدم ثمانية أعضاء من موظفي دوائر المحكمة استقالاتهم. وفي غضون ثلاثة أيام، قدم ثلاثة من الموظفين استقالاتهم. ومن تبقى من الموظفين يرون زملاءهم يغادرون بحثاً عن عمل مأمون في أجهزة ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ومما يزيد الطين بلة أن من تبقى من الموظفين يضطرون للقيام بعمل إضافي، أي عمل الذين غادروا ويتعين عليهم تدريب الموظفين الذين حلوا محل الموظفين السابقين، الأمر الذي لا يؤدي إلا لزيادة عبء العمل وتفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، فعندما يغادر الموظفون، كثيراً ما يستغرق

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حكم واحد. وهناك طعون في أربعة أحكام هي قيد النظر حالياً أمام دائرة الاستئناف. وظل قضاة دائرة الاستئناف منخرطين تماماً في طعون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فأصدروا حكمين واستمعوا إلى ثلاث قضايا في أروشا.

وتواصل المحكمة اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بالمحاكمات، من دون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة. وعلى مر السنين، ظلت المحكمة باستمرار تستعرض إجراءاتها، وأدخلت مجموعة من الإصلاحات بغية تحسين عملها. وترد تفاصيل هذه الإصلاحات في تقريرتي وتشمل استخدام المحكمة الإلكترونية وتخزين الملفات إلكترونياً، وإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وتقنيات إدارة القضايا.

ونحن نواجه مشكلة خاصة مع الموظفين في دائرة الاستئناف، المسؤولة في نهاية المطاف - كما يعلم الأعضاء - عن كتابة الأحكام القانونية للمحكمة. ومنذ فترة ظل بعض الموظفين يحالون إلى الدوائر الابتدائية، في محاولة لاستكمال إجراءات المحاكمة في المحكمة. وكان هذا، ولا يزال، مبرراً تماماً في ضوء الضغط لإكمال جميع المحاكمات، ولكن ذلك أدى بالضرورة إلى نقص الموظفين نقصاً حاداً في دائرة الاستئناف. وقد تم تنقيح جدول الطعون الزمني في تقريرتي على ضوء عدد من العوامل ذات الصلة بوتيرة إجراءات الاستئناف للمحكمة. والأهم من ذلك أن أزمة الموظفين - المستمرة في المحكمة - تؤدي إلى إعادة نظر في المواعيد المقدرة لإنجاز جميع إجراءات الاستئناف.

واستجابة لهذه الحالة، يجري تطبيق منهجية جديدة وأكثر قابلية للقياس على التوقعات المتصلة بالطعون. ورغم أن هذا النهج قد أدى إلى تقديرات منقحة في التقرير الحالي، فإن الهدف البعيد الأمد من التنقيحات هو تقديم مواعيد

التدبير الأول دفع مبلغ محدود للموظفين الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات من الخدمة المتواصلة والذين ظلوا في مناصبهم حتى إلغاء وظائفهم. إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إدراكا منها لما لذلك التدبير من منفعة اقتصادية على المؤسسة، أوصت باقتراح مماثل. وفي الأجل الطويل، من الواضح أن الاحتفاظ بالموظفين من ذوي الخبرة هو أنجع النهج وأكثرها فعالية من حيث التكلفة للمحكمة، لأن تكلفة استبدال الموظفين الذين يغادرون أكبر من التكلفة المرتبطة بتوفير الحافز المقترح المتعلق بالاحتفاظ بالموظفين. وهذا التدبير من أجل أن تحتفظ المحكمة بموظفيها مثال على ما نفق حاليا بالفعل من أجل تحقيق التوفير في النفقات.

أما التدبير الثاني فيتمثل في تأييد موقف المحكمة، ومفاده أنه ينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية الرجوع عن موقفه واعتماد قائمة الموظفين التي أوصينا فيها بتحويل عقودهم إلى عقود دائمة. ومن ثم يمكن للمحكمة المضي قدما في إصدار العقود الدائمة على الفور، مما سيكون له تأثير مباشر وكبير على الاحتفاظ بموظفينا. لقد انقضى عام تقريبا منذ أن قدم المسجل قائمة تضم أسماء الموظفين الموصى بتحويل عقودهم إلى عقود دائمة. وحتى الآن، لم يجر البت في هذه المسألة. في غضون ذلك، غادر الموظفون المدرجة أسماءهم في تلك القائمة. وربما يؤثر التأخير في تناول هذه المسألة على حقوق الأفراد المعنيين. ويتعين على لجنة الاستعراض المركزي التي أحيلت إليها الطلبات أن تصدر قرارا في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، لقد كان من حسن طالع المحكمة أنها تمكنت من جذب عدد من المتدربين المؤهلين تأهيلا عاليا. وسيكون من المفيد بدرجة كبيرة لعملنا إذا تمكنا من توظيف هؤلاء المتدربين في ظروف أصبحوا فيها أعضاء أساسيين في إحدى أفرقة المحاكمات أو الاستئناف. ومن سوء الطالع أنه في ظل

الأمر أسابيع عديدة حتى يتم تعيين موظفين جدد لسد الفجوة المتبقية.

إن أزمة التوظيف تقتضي مني شخصيا، بطريقة لم يسبق لها مثيل، المشاركة على أساس أسبوعي في قرارات محددة تتعلق بالتوظيف. وي طرح القضية علي ما لديهم من مشاكل تتعلق بموظفي دوائر المحاكم لديهم. ونتيجة ذلك، اكتسبت معرفة هائلة قد تؤهلني في المستقبل للحصول على وظيفة في مجال إدارة الموارد البشرية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كان هذا هو الدور المناسب لي في المحكمة.

لقد استجاب مجلس الأمن لمناشدات المحكمة من أجل الحصول على المساعدة في وقف المعدلات المقلقة لمغادرة الموظفين وذلك باتخاذ القرار ١٩٣١ (٢٠١٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٠ والقرار ١٩٥٤ (٢٠١٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اللذين نوها بأهمية رفق المحكمة بعدد كاف من الموظفين ليتسنى لها إنجاز عملها بسرعة. وقد حضا الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة العمل مع رئيس قلم المحكمة من أجل إيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة بينما تقترب المحكمة من الانتهاء من عملها. وفي أعقاب صدور هذين القرارين، وعلى الرغم من حدوث تحسن في بعض المجالات، لا يزال يقتضي الأمر عملا قويا.

إني أدرك أن مجلس الأمن لا يتناول مباشرة مسائل التوظيف، ولكن لا بد من التسليم بأن مجلس الأمن يتألف من دول أعضاء ذات نفوذ وهي أيضا أعضاء في الجمعية العامة واللجنة الخامسة لديها. إني إذ أضع ذلك في الاعتبار، أناشد الدول الأعضاء في المجلس استخدام هذا النفوذ لدعم ثلاثة تدابير محددة من أجل المحكمة.

التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، وبالتالي بث الحياة في إعلان الجمعية العامة بشأن مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

ما انفكت المحكمة تتخذ مبادرات لوضع نظام لتقديم المساعدة والدعم للضحايا. وأشدد بأن هذه المبادرات لن تفرض أية التزامات على الدول بتقديم التمويل، بل التفكير في تقديم مساهمات طوعية. وهذا سوف يقطع شوطاً تجاه تقريب موقف المحكمة - وهي أول مؤسسة قضائية جنائية دولية تنشئها الأمم المتحدة، من المحكمة الجنائية الدولية، التي لديها صندوق استئماني لضحاياها. ولا تستطيع المحكمة، بمجرد ما تصدره من أحكام، أن تحقق السلام والمصالحة في المنطقة. هناك علاجات أخرى لا بد أن تكمل المحاكمات الجنائية كيما يتحقق سلام دائم، منها التعويض المناسب للضحايا عن معاناتهم. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يقدم دعمه لتلك المبادرات.

والمجال الثالث الذي نحتاج فيه إلى دعم الدول الأعضاء في مجلس الأمن هو إنفاذ أحكامنا. وقد وقّعت المحكمة اتفاقات لإنفاذ الأحكام مع ١٧ دولة، يقوم معظمها بإنفاذ أحكامنا منذ سنوات طويلة. ونحن ممتنون جداً لذلك. إلا أن بعض هذه الدول أصبحت تتردد في إنفاذ المزيد من الأحكام، وطالبت باقتسام الأعباء بين الدول الأعضاء بصورة أكثر إنصافاً. وأشارت دول أخرى إلى أنها لن تنفذ إلا عدداً محدوداً من الأحكام في أي وقت واحد، ورفضت طلبات المحكمة باستقبال مزيد من الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم. وبالنظر إلى أنه يتعين إنفاذ عدد قد يصل إلى ٤٠ حكماً إضافياً في غضون السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي يتوقف على نتائج المحاكمات ودعاوى الاستئناف، فقد بات من الواضح أن قدرة المحكمة على الإنفاذ حالياً تقترب من حدودها بسرعة.

القواعد الحالية، لا يمكن توظيف المتدربين في غضون ستة أشهر من الانتهاء من تدريبهم. لذلك نرجو من الدول الأعضاء تأييد الموقف القائل بأنه ينبغي منح المحكمة استثناء بحيث يمكن الاستفادة من هذه الموارد وتوسيع دائرة المرشحين المؤهلين من ذوي الخبرة. وإذا أقدم هذا الطلب، أسارع إلى القول إن ذلك الاستثناء لن يرتب على الإطلاق أي آثار مالية على قاعدة الستة أشهر، وسيتمتع على المتدربين السابقين أن يتقدموا بطلبات توظيف من خلال عملية اختيار الموظفين العادية وفقاً لنظام إنسيبرا.

لقد تطرقت إلى تفاصيل هذه المسائل مع الدول الأعضاء في الأسبوع الماضي، ولذلك سأذكرهم الآن باختصار فقط. ويجب على مجلس الأمن، الهيئة الأم للمحكمة، تلبية الدعوة إلى اتخاذ إجراء. فنحن بحاجة إلى نفوذ المجلس ودعمه، إذا ما أردنا إنجاز العمل الذي كلفنا به. وعلي هنا أن أتوخى الصراحة. إذا لم يتم فعل شيء للتخفيف من حدة أزمة الموظفين، ستظل المحكمة تبلغ إلى الأبد عن حدوث تأخيرات في الجدول الزمني لإنجاز عملها. وسيتمتع دائماً تنقيح الجدول الزمني لإنجاز العمل، وستقوض العدالة الجنائية الدولية.

أما المجال الثاني الذي نحن بحاجة إلى دعم فيه من مجلس الأمن، فينتوي على إنشاء صندوق استئماني للضحايا. لقد ذكرت في تقاريري السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن ضرورة تعويض الضحايا والشهود. فقد تم استدعاء أكثر من ٦٩٠٠ من الشهود والأشخاص المرافقين لهم من جميع أنحاء العالم للمثول أمام المحكمة. ومن دون شجاعة هؤلاء الشهود التي تمثلت في تقديم الأدلة، لن تكون هناك محاكمات، وسيسود الإفلات من العقاب. وبموجب القانون الدولي، فإن ضحايا الصراع في يوغوسلافيا السابقة لهم الحق في التعويض نظير الجرائم التي ارتكبت ضدهم. لقد ناشدت سابقاً مجلس الأمن إنشاء صندوق استئماني لضحايا الجرائم

القاضية خالدة خان (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب أعضاء مجلس الأمن بصفتي الرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود أن أستهل بياني بتهنئة ممثل غابون، الذي يت رأس مجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأتمنى لكم، سيدي، كل التوفيق في أداء عملكم بنجاح.

ويسرني أن أقدم إلى أعضاء مجلس الأمن التقرير الخامس عشر عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2011/317). وأود أن أعرب عن تقدير المحكمة كافة لحكومات أعضاء المجلس وللأمانة العامة على الثقة والدعم المستمرين على جميع المستويات خلال الأشهر الستة الماضية. كما أود أن أهنئ البرتغال، عضو المجلس، على توليها رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية.

في غضون النصف الثاني من هذا العام، سوف تصدر المحكمة أحكاماً في خمسة قضايا إضافية تشمل ١٤ متهماً. وبالنسبة لقضيتين، حيث تطلبت اعتبارات المحاكمة العادلة إتاحة المزيد من الوقت، سوف يصدر الحكم فيهما خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢. والحكم في قضية العسكريين الثانية التي تشمل أربعة متهمين قد صدر في ١٧ أيار/مايو، كما سيصدر الحكم في قضية بوتاري، التي تشمل ستة متهمين، في ٢٤ حزيران/يونيه. أما الحكم في قضية بيزيمونغو فسيصدر بحلول آب/أغسطس، وتصدر الأحكام في قضايا كاريميرا وندا هي مانا ونزابونيماننا في الربع الأخير من هذا العام. وعليه، فإن كل قضايانا الحالية تقريباً سوف تنجز بحلول نهاية عام ٢٠١١. وبطبيعة الحال، هناك عدد من طلبات إحالة القضايا إلى رواندا قيد النظر حالياً. ومن المقرر أن يصدر قرار المحاكمة في قضية جان - بوسكو يوينكندي

إن إنفاذ الأحكام جزء أساسي من نظام العدالة الجنائية الذي تشرف عليه المحكمة وعلى النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن. وإذا بقيت الأحكام التي تصدر عن المحكمة دون إنفاذ، لا يمكن القول إن المحكمة قد أنجزت مهمتها. ومن واجبي أن أبلغ المجلس أننا، في الوقت الحالي، نواجه احتمالاً خطيراً يتمثل في عدم تمكن المحكمة من إنفاذ كل أحكامها في المستقبل. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المحكمة لتأمين اتفاقات إنفاذ إضافية، فإن الدول تحجم عن الدخول في اتفاقات من هذا القبيل. وإنجاز ولاية المحكمة يقتضي ضمان إنفاذ كل الأحكام قبل إغلاق المحكمة. ولذلك، أناشد المجتمع الدولي أن يعمل مع المحكمة على وجه السرعة من أجل إيجاد حل مستدام لمسألة القدرة على الإنفاذ.

وفي الختام، أود التأكيد على التزام المحكمة الثابت باستكمال أعمالها بسرعة في امتثال تام بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. والكل في المحكمة يعملون بجد لضمان إنجاز الولاية المناطة بنا من مجلس الأمن.

لقد اقتربت المحكمة من نهاية ولايتها، ولكن ما زلنا بحاجة إلى دعم هيئتنا الأم في المجالات الثلاثة التي حددتها هنا اليوم: الاحتفاظ بالموظفين، وإنشاء صندوق استئماني للضحايا، وإنفاذ أحكامنا. ونحن في المحكمة قد حافظنا على إيماننا برؤية مجلس الأمن. ونحن بحاجة الآن إلى أن يبادلنا المجلس هذا الإيمان وأن يعطينا الدعم الذي نحتاجه بشدة لاستكمال العمل الذي بدأه مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضية خالدة رشيد خان.

ولن يمكننا أن نحافظ على هذا التقدم إذا احتفظت المحكمة بالعدد الكافي من الموظفين. وفي ذلك السياق أود أن أشكر موظفينا على جهودهم المتواصلة المتسمة بالعزيمة للدفع قدما بتنفيذ ولاية المحكمة الجنائية، في ظل ظروف غالبا ما تكون صعبة.

مسألة الاحتفاظ بالموظفين تبقى مسألة حاسمة. وإن وضع شغل الوظائف حساس، وأي زيادة في معدل مغادرة الموظفين ستعرض للخطر قدرتنا على الوفاء بأهداف استراتيجية الإكمال. وبصفة المحكمة مؤسسة تمر بالمراحل النهائية من ولايتها، فإنها تعاني من مشاكل محددة لا يمكن حسمها بتطبيق السياسات المألوفة لإدارة الموارد البشرية. وفي هذا الصدد نؤيد اقتراح الرئيس روبنسون بدفع مبلغ محدود للموظفين الذين مكثوا في الخدمة المتواصلة أكثر من خمس سنوات والذين سيواصلون الاضطلاع بوظائفهم إلى حين إلغاء مناصبهم.

ويوجد لدينا كذلك عدد كبير من الموظفين العاملين بعقود مؤقتة. وتلك العقود يتعين تمديدها فيما يتجاوز مدة الـ ٧٢٩ يوما المسموح بها، وسنحتاج إلى دعم الأمانة العامة للقيام بذلك. ونقدر مواصلة المجلس التنويع في قراراته بأهمية توفر العدد الكافي من الموظفين للمحكمتين، ودعوته الأمانة العامة إلى العمل مع مسجلي المحكمتين لإيجاد حلول عملية للمسألة. كما أود أن أشكر أعضاء المجلس والجمعية العامة على تقدير أهمية المساهمة الكبيرة في عمل المحكمة من خلال دفع إكرامية للقضاة المخصصين مرة واحدة.

بعد ذلك أنتقل إلى مسألة المناصب الإدارية في غرف المحكمة. إن القضاة الدائمين في أروشا بدأوا فعلا بالمغادرة؛ وبعضهم سيقدّم استقالته حالما تنتهي القضايا المحالة إليهم، بينما سيجري تعيين آخرين في محكمة الاستئناف. وفي ظل القواعد الحالية سيحدث في وقت قريب أننا لن نتمكن، بعد

في نهاية هذا الشهر. ونتوقع الانتهاء من النظر في دعوى الاستئناف المتوقعة لا محالة في تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أنجز المدعي العام اعتقالاً جديداً، حيث اعتقل برنار مُنياغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل نحو أسبوعين. وقد لا يؤدي هذا الاعتقال الجديد إلى محاكمة إذا ما تمت الموافقة على طلبات الإحالة إلى رواندا. ومع ذلك، فإذا رُفض طلب يونيكندي ولم يبد أي بلد آخر استعداداً وقدرته على محاكمة مُنياغيشاري، ستعقد محاكمتيهما في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولأننا ننظر في هذه الطلبات والإجراءات السابقة على المحاكمة في نفس الوقت، فسوف تنتهي المحاكمات بحلول أواخر عام ٢٠١٢ على الأرجح.

وقد بدأت المحكمة أيضاً جلسات المحاكمة فيما يختص بحفظ الأدلة بموجب المادة ٧١ مكرر في قضية فار واحد، فليسيان كابوغا، وتبدأ في الخريف القادم جلسات النظر في قضيتين آخرين. وإضافة إلى العبء القضائي، نتوقع أيضاً أن يبدأ في أوائل العام القادم النظر في ثلاث محاكمات على الأقل تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة.

وبالنسبة إلى الاستئنافات، يتوقع صدور خمسة أحكام استئناف أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١١ وصدور ما مجموعه ١١ حكماً استئنافياً بنهاية عام ٢٠١٤.

ولضمان التقيد بأصول المحاكمة العادلة، لا يمكن لجدولنا الزمني القضائي أن يقدم سوى تقديرات تخمينية لتواريخ صدور الأحكام. إن نجاحنا في الوفاء بالأهداف المحددة في تقارير استراتيجية الإكمال ما زال يتحسن، والفضل في ذلك يعود إلى مبادراتنا بإدارة المحاكمات. وتلك المبادرات، التي بدأ تطبيقها عموماً بعد عام ٢٠٠٧، قللت من الوقت المطلوب لما قبل المحاكمة وللمحاكمة، مع التقيد بأعلى معايير الحق في محاكمة عادلة.

إعادة توطينهم في بلد آمن. وباعتبارهم أشخاصا حكمت عليهم المحكمة بالبراءة، فإنهم ينبغي أن يتمكنوا من التمتع بحقوقهم كاملة، بما في ذلك الحق في الحياة، الذي يشمل الحق في انضمام الشخص إلى أسرته، والحصول على التعليم وعلى وظيفة. ولكنهم، بدلا من ذلك، معزولون عن أسرهم وعاجزون عن مواصلة تعليمهم وعن الحصول على أي فرصة عمل.

لقد تسنى خمسة من ثمانية من المحكوم عليهم بالبراءة أن ينضموا إلى أسرهم في بلد اختاروه بأنفسهم، في أغلب الحالات بعد مفاوضات طويلة وشاقة. ومما يؤسف له أن الحال لم تكن كذلك بالنسبة إلى الأشخاص الثلاثة الآخرين المحكوم عليهم بالبراءة، فما زالوا في أروشا في ملاذ آمن مؤقت. وبالنسبة لأحدهم، وهو أندري انتاغيرورا، فقد مرت خمس سنوات تقريبا منذ أن أكدت محكمة الاستئناف الحكم ببراءته.

إن تحدي إعادة التوطين هو النتيجة المؤسفة لغياب آلية رسمية لتأمين الدعم من الدول الأعضاء بقبول مثل هؤلاء الأشخاص في أراضيها. تعتبر المحكمة الدولية لرواندا أن إعادة توطين الأشخاص الذين برأهم المحكمة الجنائية الدولية تعبير مهم عن حكم القانون، ويساورها بالغ القلق بشأن عواقب عدم الوفاء بهذا الالتزام.

وقد شاطرهما هذا الرأي وكالة الأمم المتحدة للاجئين في اجتماع ضم خبراء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمحكمة الدولية لرواندا نُظِم في أروشا في نيسان/أبريل. ومن الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع الخبراء المشترك أن مجلس الأمن هو الجهة المنوط بها التصدي لحنة الأشخاص الذين تمت تبرئة ساحتهم، وأن لا خيار آخر للمحكمة سوى أن تدعو المجلس للمساعدة في إيجاد حل

أن يكون القضاة الدائمون جميعا قد غادروا، من شغل منصبه رئيس ونائب رئيس المحكمة، اللذين يتسمان بأهمية حاسمة. ولذلك طلبنا، عن طريق الأمين العام، إلغاء الشرط بأن الرئيس يجب أن يكون قاضيا دائما في أروشا، وطلبنا كذلك إضافة قاعدة بإمكانية انتخاب قاضٍ مخصص نائبا للرئيس وأن يجلس نائب الرئيس محل الرئيس أثناء غيابه.

التعاون من جانب الدولة ما زال عاملا مهما في نجاح المحكمة الجنائية. وأثناء الأسابيع القليلة الماضية أصدر القاضي بايرون، أحكاما بتسليم أربعة محكومين للدول الأعضاء من أجل تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. وأود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الدول التي أبرمت اتفاقات باستلام المحكومين، على تعاونها مع المحكمة الجنائية.

ونود أيضا أن نشجع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية قبول طلبات الإحالة من المحكمة. فما زال تسعة من الهاربين طلقاء. ويسرنا أن نبلغ بأنه قد تمت قبل أسبوعين تقريبا آخر وأحدث عملية إلقاء القبض على هارب، وهو برنار منياغيشاري. وإن المحكمة الجنائية تعتمد على تعاون الدول الأعضاء في تعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم ونقلهم. وتنتقل إلى الاحتتام المبكر السريع لأعمال فرقة العمل المشتركة بين المحكمة الجنائية لرواندا وكنيا في تعقب الهارب فليسيان كبوغا واحتجازه ونقله. وسيوافي المدعي العام المجلس بإحاطة إعلامية أكثر شمولا حول هذه المسألة.

أود أن أوجه انتباه المجلس إلى المصاعب المتزايدة المقترنة بمشكلة إعادة توطين المتهمين المحكوم عليهم بالبراءة. فبموجب جميع الولايات القضائية الوطنية يتعين إطلاق سراح كل شخص تحكم المحكمة ببراءته من الجرائم المتهم بارتكابها، والسماح له بالاندماج الكامل في المجتمع. لكن الحالة ليست كذلك، للأسف، بالنسبة إلى من برأهم المحكمة. فهم ما زالوا في شباك المصيدة في أروشا بانتظار

الإستراتيجية. ولا بد من تقاسم الدروس المستفادة من جهود المحكمة في تنفيذ إستراتيجية الإنجاز مع المؤسسات الأخرى المقبلة على القيام بمساع مماثلة، وذلك حتى يتسنى تقليص الصعوبات، والحفاظ على أفضل الممارسات وتنفيذها.

لقد ظلت المحكمة منخرطة في عمل يتصل اتصالاً مباشراً بالإبادة الجماعية في رواندا على مدى أكثر من ١٧ عاماً. لقد أثرت تلك الإبادة الجماعية تأثيراً كبيراً على الجميع في المحكمة، ولا يزال البحث عن العدالة للضحايا يقود التزامنا بالهدف المتمثل في منع وقوع هذه الفظائع مرة أخرى. وإذ تقترب ولاية المحكمة من نهايتها، يحدونا الأمل في أن ينيبر عملنا طريق الكفاح المستمر ضد الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضية رشيد خان على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتز، مدعي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء المجلس بشأن التقدم الذي أحرزه مكنتي نحو إنجاز ولايتنا.

لقد أظهرت بعض التطورات الأخيرة تقدماً كبيراً في إرساء المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحروب في يوغوسلافيا السابقة. وأبرز هذه التطورات، بطبيعة الحال، القبض على راتكو ملاديتش الذي ظل، على مدى ١٦ عاماً، هارباً من الاعتقال والإحالة إلى لاهاي. وثمة جوانب عديدة لأهمية هذا الاعتقال. فهو يمثل، في نظر ضحايا الجرائم المزعومة ضد راتكو ملاديتش، فرصة طال انتظارها للانتصاف. وبالنسبة للمحكمة، يزيل الاعتقال إحدى العقبات الأخيرة لمحاسبة أكبر المسؤولين عن فظائع الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وبالنسبة للعدالة الجنائية

دائم لهذه المسألة. وسيتسلم مجلس الأمن قريباً ملفاً مشتركاً عن هذه المسألة من إعداد المفوضية والمحكمة الدولية لرواندا.

علاوة على ذلك، لا بد من الاهتمام أيضاً على نحو عاجل بمسألة نقل الأشخاص المدانين الذين أمضوا مدة عقوبتهم. بل إن سبل إعادة التوطين المتاحة أمام هؤلاء الأشخاص أقل مما هو متاح لسابقيهم. ومن المنتظر أن تتحول هذه المسألة إلى مشكلة متفاقمة في السنوات المقبلة.

وأخيراً، أود أن أقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز تجاه قيام آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي أنشأها هذا المجلس بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، قبل ستة أشهر. إننا نعمل جاهدين، في إطار مواعيد نهائية ضيقة، لكفالة أن تكون الآلية مؤسسة صغيرة وفعالة. ونقوم، بالتعاون الوثيق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بتوفير المدخلات لمكتب الشؤون القانونية بشأن مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وإعداد ميزانية مقترحة، ومتطلبات التوظيف، والسياسات المشتركة بشأن الوصول إلى محفوظات المحكمتين والآلية وأمن هذه المحفوظات. ونفعل كل هذا بالاعتماد على مواردنا القائمة من الموظفين - وهي موارد يقع عليها في الأصل عبء كبير - وإلى جانب انخراطنا في جهود بدوام كامل لاستكمال عملنا القضائي الأساسي.

أريد أن أشكر المجلس على التزامه وعلى الدعم الذي قدمه للمحكمة على مدى السنوات السبع عشرة الماضية. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع المجلس لكفالة نجاح المحكمة في المراحل النهائية من ولايتها.

ومثلما أن الفقه القضائي للمحكمتين سيمثل سابقة في القضاء الجنائي الدولي، فإن الأمل يحدونا في أن تكون جهودنا لبلوغ أهداف إستراتيجية الإنجاز نموذجاً يحتذى به في إغلاق المحاكم في المستقبل. وبفضل زيادة خبرة المحكمة، تقلصت حالات التأخير، وزادت فعالية التعامل مع

كما نطلب من الحكومة الصربية مواصلة التحسينات التنفيذية التي أدت إلى اعتقال راتكو ملاديتش. ولا يزال سارياً مفعول التوصيات الواردة في تقرير بشأن تعزيز جهود صربيا في تعقب الهاربين. ونريد إلقاء القبض بدون تأخير على وراان هادزيتش، آخر هارب من المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والاستئناف الجارية خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، سمحت صربيا على الفور بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات التي طلبنا الوصول إليها. لقد واصل المجلس الوطني الصربي المعني بالتعاون مع المحكمة جهوده لتعزيز التعاون فيما بين الهيئات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الطلبات التي يتقدم بها مكتبنا. وبالمثل، تلقينا ردوداً سريعة وكافية من البوسنة والهرسك لطلباتنا بشأن الوصول إلى الوثائق والمحفوظات الحكومية.

وقد تلقينا استجابات كافية وفي الوقت المناسب من كرواتيا بوجه عام، بشأن مطالبنا المتعلقة بالشهود والأدلة. غير أنه تم إحراز تقدم محدود في العثور على وثائق تتعلق بالوثائق العسكرية المفقودة ذات الصلة بعملية العاصفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في قضية غوتوفينا وآخرين في ١٥ نيسان/أبريل وتوصلت إلى ما يثبت الجرائم التي اتهم بارتكابها غوتوفينا وماركاتش استناداً إلى الأدلة المقدمة أثناء المحاكمة. غير أنه من المؤسف أن كبار المسؤولين في الدولة لم يقوموا، في أعقاب صدور هذا الحكم، بالتعليق بطريقة موضوعية على نتيجة هذه القضية.

وأنتقل الآن من التعاون إلى تطور أساسي آخر: هو التقدم المحرز في المحاكمات والاستئنافات لدينا. فخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أكملنا الصيغة النهائية لجزء كبير من

الدولية، يمثل الاعتقال تأكيداً حميداً على أن المساءلة عن جرائم الحرب قيمة أصيلة وليست مصلحة عابرة.

لدى صربيا الآن فرصة كبيرة لمساعدة الناس على فهم أسباب اعتقال راتكو ملاديتش ولماذا تقتضي العدالة أن يُمَثَل للمحاكمة. ونشكر السلطات الصربية على قيامها بالاعتقال، ونشيد على وجه الخصوص بالدور الذي اضطلع به مجلس الأمن القومي، وفريق العمل الذي أنشئ لتعقب الهاربين، وعناصر الأجهزة الأمنية.

كما قد انتقدنا، في تقريرنا المكتوب (S/2011/316)، جوانب من جهود صربيا الرامية للكشف عن أماكن وجود الهاربين، وحددنا عدداً من أوجه القصور التنفيذية التي يتعين على السلطات الصربية التصدي لها. وحثناها على ترجمة التزامها المعلن بإلقاء القبض على الهاربين إلى إجراءات ملموسة ونتائج مرئية. وبعثنا راتكو ملاديتش، تكون صربيا قد حطت خطوة كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف. لقد أوفت صربيا بواحد من التزاماتها الرئيسية تجاه المحكمة، واعترفت في الوقت نفسه بحكم القانون بوصفه لبنة أساسية من لبنات بناء مستقبلها.

ومع أن اعتقال راتكو ملاديتش يمثل نتيجة ممتازة، فإن الحقيقة أنه ظل كان طليقاً طوال ١٦ عاماً. ويشير هذا أسئلة مقلقة عن كيف تسنى لهذا الفرد أن يراوغ الدولة رغم الموارد الكبيرة التي سخرتها لسنوات عديدة. ونرحب بإعلان الحكومة الصربية عن أنها ستحقق في الشبكات التي دعمت راتكو ملاديتش خلال الفترة التي قضاها محتبئاً وستقدمها إلى المحاكمة. ونرحب أيضاً بما أعربت عنه الحكومة من عزم على فضح ومعاقبة أي مسؤول في الدولة قدّم له المساعدة. ونطلب من الحكومة الصربية متابعة هذه التعهدات باعتبارها مسألة ذات أولوية.

الحالة. ونأمل أن تؤدي زيادة التعاون بين البوسنة و صربيا أيضا إلى بذل المزيد من الجهود الفعالة لإلقاء القبض على رادوفان ستانكوفيتش، الذي لا يزال طليقا بعد ما يقارب أربع سنوات على هروبه من السجن في فوتشا.

وسترهن التحسينات في مجال التعاون الإقليمي على وضع استراتيجيات قوية بشأن جرائم الحرب في كل بلد. ونشعر بقلق عميق إزاء المبادرات السياسية الأخيرة في البوسنة والمهرسك التي سعت لتقويض عمل مكتب المدعي العام ومحكمة جرائم الحرب التابعة للدولة.

وفي الختام، فقد قطعنا أشواطاً كبيرة على مدى الشهور الستة الماضية نحو النجاح في إكمال ولايتنا. إن اعتقال راتكو ملاديتش الذي طال انتظاره يبرز باعتباره أحد أهم التطورات، ونحن ملتزمون بالمضي قدماً على وجه السرعة في محاكمته. وفي الوقت نفسه، نطلب من المجتمع الدولي ضمان توفر ما يلزم من الموارد لاستكمال عملنا. كما ندعو الحكومات في يوغوسلافيا السابقة لدعم عملنا واستخدامه منبراً لتعزيز المصالحة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعي العام برامرتز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2011/317)، واصل مكنتي تركيز جهوده على الانتهاء من المحاكمات الجارية، وإحالة القضايا إلى رواندا، وإجراءات الحفاظ على الأدلة، وإجراء الطعون، وتكثيف جهودنا المعنية بملاحقة المجرمين، وتوفير المساعدة للسلطات الوطنية فيما يتعلق بالقضايا التي تحقق فيها أو تقوم بالمقاضاة بشأنها.

عمل المحاكمات لدينا. وانتهينا من عرض المرافعة الرئيسية للدعاء العام بشأن جميع القضايا ما عدا ثلاث. ويجب أن نضيف الآن قضية ملاديتش إلى تلك القائمة. وإذ يتحول تركيز اهتمامنا نحو مرحلة الاستئناف في المرافعات، فنحن نستعد للتعامل بفعالية مع العدد الكبير المتوقع للقضايا المعروضة على الاستئناف.

كما أننا نحرز تقدماً مطرداً نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي أنشئت بموجبه الآلية الدولية لتصريف الأعمال لدى المحكمتين الجنائيتين. ونحن ندرك المواعيد التي حددت لبدء الآلية الدولية في تولي ما تبقى من أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونحن نساعد زملائنا في التسجيل بالاستعدادات اللازمة. ونحن نعمل أيضاً مع نظرائنا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان إنشاء هيكل منسق وفعال لمكنتي المدعين العامين لدى الآلية.

وإذ نتقرب من الانتهاء من ولايتنا، فإن مسائل التوظيف تبقى مصدر قلق كبير. واستنزاف الموظفين بات حقيقة واضحة الآن، وهو ما يضع أعباءً ثقيلة على كاهل من تبقى من موظفينا، بصورة غير واقعية. وسيصير الاحتفاظ بموظفينا الأساسيين مشكلة متزايدة بالنسبة لنا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

والمؤشر الآخر على أننا نتقرب من نهاية عملنا هو أننا نركز بقدر أكبر على دعم مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في إطار الولايات القضائية الوطنية. وإنه لتطور إيجابي أن تتولى مكاتب المدعي العام في المنطقة مسؤولية التأكد من معاقبة الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب. ومع ذلك، يجب أن يكون التعاون فيما بين المدعين العامين في المنطقة أولوية من أجل حل مشاكل مثل التحقيقات الموازية. ونتوقع أن يتم في تموز/يوليه توقيع اتفاق بين البوسنة و صربيا لتحسين

ونخطط في الأشهر المقبلة لتقديم طلبات إضافية لإحالة قضايا المتهمين الفارين الأربعة المتبقين، وقضية معتقل واحد جديد إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم، وتكثيف جهود التعقب والتحضير لبدء إجراءات حفظ الأدلة المتبقية، وإكمال أعمال التحضير لمحاكمة المعتقلين الحاليين، فضلاً عن تجهيز ملفات القضايا المطلوب إحالتها إلى آلية تصريف الأعمال لتتظر فيما إذا كانت ستحيلها أو ستجري محاكمتها، حسبما قد تقتضيه القضية.

وسوف نكرس الوقت والموارد اللازمين لاستكمال ملفات قضايا الستة الهاربين الآخرين لضمان جاهزيتها للمحاكمة أو الإحالة وتسليمها إلى الآلية. ومن شأن ذلك أن يخفف كثيراً حجم عبء عمل الآلية عندما تبدأ مباشرة عملها في منتصف العام المقبل.

وفي محاولة إضافية لتنفيذ استراتيجية الإحالة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبينما لا نزال نركز جهودنا على رواندا، قمت بزيارة عدد من الدول الأوروبية في نيسان/أبريل من هذا العام، وأجريت مناقشات مع كبار المسؤولين لتشجيع حكوماتهم على قبول النظر في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود أن أسجل تقديري لحفاوة استقبالهم، وأتطلع إلى نظرهم بصورة إيجابية في طلباتنا.

وتظل استراتيجية إحالة القضايا ذات أهمية كبيرة لإنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت المناسب، ولخفض نطاق آلية تصريف الأعمال وعبء عملها، ولتجنب ثغرات الإفلات من العقاب بتشجيع البلدان الأخرى على تسليم المتهمين إلى رواندا. وآمل أيضاً أن تولي المحاكم الفرنسية اهتماماً أكبر للقضايا الوحيدة التي أحالتها المحكمة إلى فرنسا خلال العام الحالي.

وخلال تلك الفترة، تلقينا أحكاماً تتعلق بخمسة أشخاص متهمين وأكملنا مرحلة الأدلة فيما يتصل بأربعة متهمين آخرين، في حين وصلت إجراءات المحاكمة إلى مرحلة متقدمة في القضيتين الباقيتين. وفي انتظار بت الدوائر الابتدائية في الطلب الذي تقدمنا به لإحالة المعتقل جان أوينكيندي، والفصل في قضية برنار مونيغيشاري، المعتقل الجديد، وأي اعتقالات أخرى تتم قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، فإن مكثي سيختتم بذلك عبء العمل المرتبط بمحاكمات المعتقلين الحاليين بنهاية عام ٢٠١١.

كما بدأت إجراءات حفظ الأدلة في قضية فيليسيان كابوغا. وسوف تبدأ قريباً الإجراءات نفسها المتعلقة بقضية بروتايس مبيرانيا وأوغستين بيزيماننا. ومن المقرر أيضاً أن تستكمل جميع الإجراءات فيما يتعلق بتلك القضايا الثلاث في بدايات العام القادم.

وقد دخل عبء العمل المرتبط بالطعون مرحلة العمل المكثف في الوقت الذي تصدر فيه أحكام جديدة. وبالإضافة إلى النظر في القضايا الثلاث المتصلة بالقاعدة ١١ مكرراً - وهي القضايا التي تمت إحالتها - فإن شعبة الاستئناف نظرت على نحو فعال، منذ آخر تقرير لي (S/2010/574)، في ١٢ قضية تتضمن ما مجموعه ١٨ طعناً منفصلاً.

كما هيأت الشعبة أيضاً لطعون جديدة من المتوقع أن يتم تقديمها فيما يتصل بثلاثة قضايا تشمل عدة متهمين، ويرجح أن تصدر الأحكام بشأنها في غضون هذه السنة. وربما تسفر تلك القضايا الثلاث وحدها عما يصل إلى ٢٨ دعوى استئناف مقدمة من الادعاء والدفاع جديدة سيتم الترافع بشأنها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢.

ونرحب بإعادة تنشيط فرقة العمل المشتركة لمهام الشرطة بين كينيا والمحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، التي تعمل على ملف قضية كابوغا. وأنطلع إلى مساعدة حكومة كينيا في تعقب واعتقال هذا الفار الرئيسي وفي إغلاق هذا الملف أخيراً. وما برحنا نواجه صعوبات في تعقب الفار الرئيسي بروتيس ميرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي. وأدعو إلى مزيد من التعاون والمساعدة بشأن ذلك الملف من حكومة زمبابوي.

ولا يزال تناقص أعداد الموظفين نتيجة المغادرة المبكرة والقواعد الإدارية يشكل تحدياً صعباً. نحن نجري مناقشات مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة ونأمل في التوصل إلى حل سريع ومرض.

ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية التابع للمحكمة سيبدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبالتالي، ركزنا وسنواصل التركيز على كفاءة انتقال سلس إلى فرعنا للآلية والبدء الفعال لأعماله. وأنشئت عملية للتشاور بين المدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لهذا الغرض وتم التوصل إلى تفاهم بين المدعين العامين الاثنين في ما يتعلق بهيكل المكتب المشترك للدعاء واحتياجاته من الوظائف والموارد. بما يتفق مع رغبة المجلس في أن تكون الآلية مؤسسة فعالة وصغيرة.

وعلى الرغم من التحديات الحالية وتلك المتوقعة خلال عملية التقليص، لا نزال ملتزمين بالاستكمال الكفؤ والفعال وفي الوقت المناسب لأعمال المحكمة، ونحن واثقون من إمكانية تحقيق ذلك، وكذلك من تحقيق نقل سلس وفي الوقت المناسب للمهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وإلى جانب المساعي المبذولة في إحالة القضايا، سوف نستمر في إعطاء الأولوية لتعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم. ويسعدني أن أبلغكم في هذا الصدد أنني، عملاً بولاية مجلس وزراء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في برازافيل، بجمهورية الكونغو، أجريت مناقشات مثمرة للغاية في الآونة الأخيرة مع الأمين التنفيذي للمنظمة، السفير مولامولا بشأن التعاون في تعقب واعتقال الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومعظمهم موجودون في أراضي الدول الأعضاء في تلك المنظمة. ويعد تضافر جهود الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بمسألة الهاربين الذين لم يفروا من العدالة لفترة طويلة فحسب، بل شكلوا كذلك مصدراً لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ويسرني كذلك أن أبلغ المجلس بأن أحد هؤلاء الهاربين، برنار مونيغيشاري، العضو البارز في جماعة إنترهاموي المتهمبارتكاب الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم، قد ألقى عليه القبض بواسطة ضباط الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٢٥ أيار/مايو، بالتعاون مع موظفي المحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع إلى نقله مبكراً إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من جانب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة الحكومة على التعاون الذي جعل هذا الاعتقال ممكناً وشكراً.

وخفض هذا الاعتقال الأخير عدد الفارين الباقين الآن في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى تسعة. وأنا واثق أن استمرار تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية سيسر اعتقال هؤلاء الفارين في الوقت المناسب، ومعظمهم في ذلك البلد.

نحن ننوه ونشيد بحكومة صربيا على اعتقال الفار راتكو ملاديتش المطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مؤخرا. وننوه ونشيد أيضا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووحدة التعقب التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على اعتقال الفار برنارد مونيغيشاري المطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وما فتئت رواندا تدعو جميع الحكومات الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمتين في اعتقال الفارين الدوليين المتبقين، خاصة فيليشيان كابوغا وبروتيس مبيرانيا، وتيسير تقديمهم إلى المحاكمة.

قدمت حكومة جمهورية رواندا بصفة مستمرة تعاونها ودعمها بغية تمكين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أن تنفذ بفعالية الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وما برحت رواندا تيسر الوصول بلا عائق إلى الشهود لكل من الدفاع والادعاء وتساعد في انتقال الشهود إلى مقر المحكمة في اروشا، تزانيا، ومنه. وما برحت رواندا أيضا تضمن أمن الشهود من خلال خدمة حماية الشهود الرواندية التي أنشئت بدعم من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتواصل حكومتي دعم التحقيقات التي بدأها كل من الادعاء والدفاع دون انحياز لأي منهما وتواصل تقديم الوثائق الضرورية لإجراء المحاكمات. وتواصل رواندا إدارة مرفق احتجاز يفي بالمعايير التي حددتها المحكمة والذي يضم حاليا مدانين نقلوا من المحكمة الخاصة لسيراليون.

أعلنت حكومة رواندا، في مناسبات مختلفة، موقفها بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية على النحو المحدد بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). كنا نفضل الإغلاق الكامل للمحكمتين الدوليتين ونقل القضايا المتبقية إلى المحاكم الوطنية، خاصة في البلدان المعنية،

أود أن أشكر الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة على دعمهم الذي ثبتت قيمته في تنفيذ ولايتنا ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم خلال الانتقال المهم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعي العام جالو على إحاطته الإعلامية.

بعد التشاور مع زملائي أعضاء المجلس، وبصفة استثنائية، أعطي الآن الكلمة لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدا بنهتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. أنتم فخر أفريقي، سيدي، ويشرفنا كثيرا حقا أن نراكم ترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر. أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للفتنة الاستثنائية من جانب أعضاء المجلس بمنحي شرف التكلم أمامهم.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر المجلس على منحي فرصة المشاركة في هذه المناقشة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لرواندا. يود وفدي أن يشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين لهما على تقاريرهم بشأن استراتيجتي الإنجاز لمحكمتيهما (انظر S/2011/316، S/2011/317).

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضية خالدة رشيد خان على انتخابها كرئيسة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأتمنى لها كل النجاح في ترؤس هذه المحكمة، التي أنشأها المجلس لإقامة العدل للبشرية. وأشيد أيضا بالقاضي دنيس بايرون على المهمة الرائعة التي قام بها خلال السنوات الأربع الماضية، التي استكملت خلالها محاكمات كثيرة، وأتمنى له مواصلة طريقه كنائب لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٠١٦ بنية تحقيق العدالة فيما يخص جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤.

كما نحث مجلس الأمن بإصرار على الحصول من المدعي العام ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقرير رسمي عن حالة المحاکمتين المتعلقةتين بالقضيتين اللتين أحيلتا إلى فرنسا للمحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ونلاحظ أنه بموجب المادة ١١ مكرراً من النظام الداخلي للمحكمة، فإن لديها الحق في إلغاء تلك الإحالة إلى المحاكم الفرنسية وعليها واجب القيام بذلك، إذا استمر تأخير محاكمة الأب فنسيسلاس مونيشياكا ولوران بوكياروتا.

وتكرر حكومة رواندا طلبها بأن يتم نقل المحفوظات والسجلات من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عند انتهاء ولايتها إلى رواندا. وتود رواندا أن تستبقي المحفوظات لكفالة الوصول إليها بالنسبة للناجين من الإبادة الجماعية، وأسر الذين قتلوا، والباحثين والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، إن العديد من الوثائق الأصلية التي منشؤها رواندا تظل ملكاً للمؤسسات والأفراد المستعارة منهم. وينبغي نقل محفوظات المحكمة إلى رواندا، لأن هذه السجلات تشكل بالنسبة إلينا جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا، وهي ذات أهمية بالغة للحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية، وسوف تؤدي دوراً حاسماً في تثقيف أجيال المستقبل بغية الاحتراس من إنكار الإبادة الجماعية وتحريفها. وسيكون وضع المحفوظات في رواندا كجزء من مركز البحوث الأشمل المتعلق بالمعلومات والإبادة الجماعية عملاً مناسباً لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ من التوتسي في رواندا. وسيكون مركز البحوث والمحفوظات أيضاً، الذي ستشارك الأمم المتحدة في إدارته، بمثابة مورد إقليمي لإنجاز مهمة منظومة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز السلام وكفالة منع الإبادة الجماعية.

من خلال تنفيذ استراتيجية الانحياز للمحكمتين كما يدعو قرارا مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومع ذلك، أوكد مجددا تعهد حكومتي بالتعاون الكامل مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وفي حين ستدعم حكومة رواندا عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، كما دعمنا المحكمة على مرّ السنوات، فإننا نتوقع أيضاً من قضاة وموظفي آلية تصريف الأعمال المتبقية التعاون مع حكومة رواندا واحترام التزاماتها القانونية المتعددة وغيرها من الاتفاقات.

ونسلم بأن الأحكام الواردة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تمنح رئيس المحكمة صلاحية نقل المدانين بارتكاب إبادة جماعية إلى سجون في عدد من البلدان التي أبرمت اتفاقات مع الأمم المتحدة لإنفاذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونذكر مجلس الأمن بأن المادة ١٠٣ من القواعد الإجرائية تطلب أيضاً إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إخطار حكومة رواندا قبل اتخاذ قرار بشأن مكان السجن. وفي الماضي، لم تحترم المحكمة هذا الطلب المكتوب الصريح بإخطارنا قبل القيام بأي نقل للمدانين. وعلمنا بعمليات النقل تلك بعد فترة طويلة من تنفيذها واستقرار المدانين في بلدان بعيدة عن موقع الجريمة.

ويغتنم وفد رواندا هذه الفرصة ليحث بطريقة حازمة ومهنية على بذل كل جهد لكفالة الانتهاء من كل المحاکمات المتبقية للمتهمين أمام المحكمة قبل انقضاء فترة السنوات الأربع الممنوحة لآلية تصريف الأعمال المتبقية للاضطلاع بولايتها. ونرى، أنه من غير المناسب للمجتمع الدولي أن ينظر في طلبات مكلفة ولا مبرر لها بتمديد عمل محكمة لتصريف الأعمال المتبقية بعد ٣٠ حزيران/يونيه

واسمحوا لي هنا بأن أكرر مرة أخرى أنه على الرغم من العمل الجدير بالثناء الذي قام به موظفو المحكمتين ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، لا تزال هناك بعض المسائل الهامة المتبقية التي لم تعرف الحل ولم يتناولها النظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية أو الترتيبات الانتقالية المرافقة لها. ونحن ندرك أن المحاكم المخصصة تعمل على تحقيق العدالة في فترة انتقالية - وهذا في الواقع هو العمل الذي يجري منذ ١٧ عاماً، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولكن يجب أن ينتهي ذلك في وقت محدد. ويبدو أن آلية تصريف الأعمال المتبقية تطيل أمد الفترة الانتقالية، بدلاً من توفير وسيلة للمجتمع الدولي بغية القيام لأمد بعيد بمحاكمة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية لدى المحاكم الدائمة في الولايات القضائية الوطنية. ورواندا على استعداد لمساعدة المجلس في إيجاد حلول مقبولة للمهام الصعبة المتبقية التي لم يتم حلها بعد.

وأؤكد للمجلس أننا مستعدون لاستقبال القضايا المحالة للمحاكمة في رواندا، وراغبون في ذلك، وقادرون عليه؛ ولاستلام المدانين بغية قضاء فترات أحكامهم في رواندا؛ وتوفير إعادة التوطين والانتقال إلى الحياة الاجتماعية الوطنية للأشخاص الذين نالوا البراءة والمدانين الذين أتهوا فترات أحكامهم؛ والتعاون مع المحكمة في إنشاء مراكز المعلومات والوثائق التي تجعل سجلات ومحفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا متاحة للجمهور على نطاق واسع.

وفي الختام، أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للمساهمة في هذا الحوار، وللتأكيد مجدداً على التزام حكومتي المستمر بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الجديدة لتصريف الأعمال المتبقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

وأود الآن أن أتصدى لمسألة تثير بالغ القلق لحكومتي، وهي البلوى المستمرة المتمثلة في إنكار الإبادة الجماعية من بعض العاملين في المهن الأكاديمية والقانونية، بمن فيهم محامو الدفاع في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن بعض محامي الدفاع هؤلاء يقودون حملة دولية للتحريف، وإساءة التفسير، والإنكار الصريح، لارتكاب إبادة جماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤، إبادة جماعية اعترف المجلس بوقوعها لدى إنشائه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأكدت عليها من جديد في عام ٢٠٠٦ دائرة الاستئناف في المحكمة كحقيقة معروفة لدى الجميع، ويجب على الدوائر الابتدائية أن تحيط بما علماً من الناحية القضائية.

هذه المحاولات لتغيير التاريخ وإنكار الإبادة الجماعية ضد التوتسي بعدما جرى الاعتراف قضائياً بارتكابها ليست، في رأينا، موضع شجب أخلاقي فحسب، ولكنها أيضاً انتهاك للأخلاقيات وقواعد السلوك المهني للمحامين. ونلاحظ باهتمام شديد الحكم الوارد في المادة ٢٩ من النظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية، الذي يطالب محامي الدفاع "باحترام القوانين والأنظمة" في البلدان التي يتم قبولهم لأداء الواجبات الرسمية فيها، بينما يمثلون العملاء الذين أتهمتهم محاكم الأمم المتحدة أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونتوقع أن تتضمن القواعد المتعلقة بمحكمة تصريف الأعمال المتبقية أحكاماً مماثلة لتلك التي يتضمنها النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي يحدد التزامات محامي الدفاع والعقوبات التي ستفرض عندما ينخرطون في سلوك غير مسموح به.

وستواصل حكومة رواندا، بطبيعة الحال، كفالة أن يجري دون انحياز أو محاباة، تقديم أي شخص يشارك في تحريف أو إنكار الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي عام ١٩٩٤ إلى العدالة وفقاً للدستور الرواندي وغيره من الصكوك القانونية.

ومتفانيا في ذلك، إلى أن يتم إنجاز ولايتيهما بالكامل والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال.

إن ذلك التفاني يتجسد أيضاً في سجل التعاون الإيجابي المستمر بين البوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وكما ذكرت، فإن سلطات بلدي على صعيدي الدولة والكيان، قد استجابت فوراً وعلى نحو مناسب لجميع الطلبات المتعلقة بالوثائق والوصول إلى سجلات الحكومة. إن المساعدة في تيسير مثل الشهود أمام المحكمة مستمرة بالاقتران مع توفير الحماية للشهود. ويجري تناول الطلبات المستعجلة بصورة مرضية. وما برح التعاون بناءً بشكل خاص فيما يتعلق بقضايا المادة ١١ مكرراً، الحالة من مكتب المدعي العام إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وكما ورد في التقرير، فإن جميع القضايا التي نُقلت بموجب المادة ١١ مكرراً قد تم الفراغ منها.

وعلاوة على ذلك، نقر تماماً بأن التعاون بين البلدان في المنطقة يكتسي أهمية كبيرة وجميع الجهود ترمي إلى تحسين التعاون وتعزيزه من خلال الاتفاقات الثنائية العديدة التي سوف تُعالج أي عيوب مُحتملة.

ولدى دراسة التقارير المعروضة علينا، نلاحظ جميع الخطوات التي تتخذها المحكمتان للوفاء بباستراتيجيتي الإنجاز لديهما. إنها مهمة صعبة، لا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان ما تواجهانه من عقبات عديدة لا يمكن التنبؤ بها، وهي عقبات تتجاوز قدراتهما وخارجة عن سيطرتهما. ويبدو أن تلك العقبات من الخصائص التي يتسم بها عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، مع قيام عددٍ من الأشخاص المتهمين بممارسة حقهم في الدفاع عن أنفسهم وما يكتنف ذلك من صعوبات وتأخيرات تنشأ من هذه المحاكمات. ونشيد أيضاً بالمحكمتين لقيامهما بالتحضيرات

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر القاضيين باتريك ل. روبنسون وخالدة رشيد خان، رئيسي كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن المدعين العامين للمحكمتين، السيد براميرتز والسيد جالو، على تقاريرهم المفصلة والإحاطات الإعلامية الشاملة اليوم. ونود أن نهنئ القاضية خالدة رشيد خان، على تولي منصبها الهام، وأن نشكر القاضي بايرون على السنوات التي قضاها في العمل الدؤوب والجهود التي بذلها سعياً لتحقيق العدالة للضحايا وأسرهم. إن الرؤساء والمدعين العامين في المحكمتين أظهروا طوال سنوات عديدة تفانيهم من أجل تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، ونحن نشي عليهم. وأود أيضاً أن أؤكد على مساهمة جميع موظفي المحكمتين، وإن أشكرهم على عملهم الدؤوب.

على مدى ١٨ سنة تقريباً، ما فتئت المحكمتان تستهديان بفكرة تحقيق العدالة لجميع الذين تعرضوا للمعاناة، وكانتا ثابتتين وراسختين على الرغم من بطء عملهما. فالعدالة هي العزاء الوحيد للذين فقدوا أحبائهم، بل أسرهم بأكملها. وفي ذلك السياق، نرحب بحقيقة أن راتكو ملاديتش وبرنارد مونيغاغيشاري سيواجهان العدالة أخيراً، وسيظهران على حقيقتيهما. ونأمل لغوران هادزيتش، وفيليسيان كابوغا والهارين الثمانية الآخرين أن يواجهوا أيضاً العدالة عاجلاً وليس آجلاً.

لقد قدمت البوسنة والهرسك دعماً غير مشروط للمحكمتين طيلة سنوات، وخاصة إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. إن الجرائم التي ارتكبت أثرت تأثيراً عميقاً بمناطقنا. وباعتبار عمل المحكمتين إسهاماً كبيراً في المصالحة وفي مستقبل أفضل، فإنه يكتسي أهمية كبيرة. ولا يزال بلدي ملتزماً بمواصلة تقديم الدعم للمحكمتين

لقد عبر مجلس الأمن أيضاً عن ارتياحه في بيانه الصحفي الصادر في ٣١ أيار/مايو. وفي ذلك البيان، أبرزنا التزام الرئيس تاديتش بإلقاء القبض على الهارب من العدالة غوران هادزيتش.

ونود أيضاً أن نُشدد على البيانات الصادرة عن المدعي العام بشأن التعاون فيما بين دول المنطقة. كما يعلم الأعضاء، فإن الاتحاد الأوروبي وفرنسا يتابعان بصورة وثيقة تقارير المدعي العام عن مسألة التعاون، وهي عنصر رئيسي في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فأرحب بالرئيسة الجديدة للمحكمة، القاضية كان، وأتمنى لها أعظم النجاح في عملها وفي ممارسة ولايتها. لقد قدمت بالاشتراك مع المدعي العام جالو صورة مفصلة للحالة الراهنة للمحكمة. وبالطبع، فإن إلقاء القبض على برنار مونيغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية حدث هام. لقد لاحظ مجلس الأمن هذا في بيانه الصحفي الصادر في ٣١ أيار/مايو. غير أنه لا يزال هناك تسعة من الأشخاص المتهمين غير معروف مكان وجودهم، بمن في ذلك ثلاثة من الهاربين من العدالة من ذوي الرتب الرفيعة، وهم: فيليسيان كابوغا، وأوغستين بيزمانا وبروتيه مبييرانيا. ونأمل أن يتحقق تقدم بسرعة في قضية بروتي مبييرانيا الذي ما برح يتردد اسمه، بما في ذلك في سياق العنف الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي. ونلاحظ أن المدعي العام ينتظر ورود معلومات من كينيا تتعلق بفيليسيان كابوغا، ونأمل كما يأمل هو، أن يكون بوسع السلطات الكينية إلقاء القبض فوراً على فيليسيان كابوغا.

أود أيضاً أن أشكر المدعي العام حسن جالو الذي قام بزيارة لفرنسا في شهر نيسان/أبريل الماضي، فيما يتعلق بالقضيتين اللتين تم نقلهما إلى فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني/

لنقل القضايا في وقت مناسب إلى آلية تصريف الأعمال، وفقاً للقرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) ونرى أن هذا يمثل أيضاً جانبا هاما جداً للحفاظ على تركيتهما. ونشجع المحكمتين على مواصلة عملهما بطريقة سريعة وكفؤة، من دون أن تؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة ومصصلحة العدالة.

إن الإنجاز الناجح في نهاية المطاف لولايتي المحكمتين سينهي فصلاً سيُعتبر تاريخياً، مثلما أن مساهمتهما في الفقه القانوني الدولي ونظام العدالة الدولية يشكل فتحاً كبيراً لا يمكن عكس مساره بإنشائهما. إن مساهمتهما في إعلاء شأن سيادة القانون والسلم والمصالحة لا تُرقى إليهما الشكوك، إذ أنه لا يمكن إحلال سلامٍ مُجدٍ من دون تحقيق العدالة ولا يُمكن تحقيق مستقبلٍ مشترك ما لم تُطوّر صفحة الماضي.

السيدة لوفراي دو هيلين (فرنسا) (تكلمت

بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمدعين العامين لديهما على تقريريهما نصف السنويين. إن مناقشة هذا المجلس تجري، بالطبع، في لحظة تاريخية، حيث مثل لتوه راتكو ملاديتش، أحد المسؤولين المزعومين عن الإبادة في سربرينيتشا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي ٢٥ أيار/مايو، قال السيد ألان جوبيه، وزير خارجية فرنسا عن عملية إلقاء القبض تلك ما يلي:

”أعرب أولاً عن مشاعر المواساة للأسر الضحايا. وعملية إلقاء القبض هذه تُنهي ١٦ عاماً من الإفلات من العقاب. وسوف تُمكن في نهاية المطاف من تحقيق العدالة وسوف تُسهم في المصالحة في منطقة غرب البلقان التي ما انفكت فرنسا تدعو إليها.“

الشهر. كذلك نشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين لديهما على عرض تقريريهما.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم قيادتا المحكمتين تكتسي أهمية خاصة كونها الأولى منذ اتخاذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي يضع مواعيد محددة لإطلاق آلية تصريف الأعمال للمحكمتين والمواعيد النهائية لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لدى دراسة تقرير المحكمتين من حيث الطلبات الواردة في القرار الآنف الذكر، نلاحظ أولاً وأخيراً التقدم المحرز خلال منتصف العام الماضي في عملهما. وقد تم إنجاز عدة أعمال رئيسية. وأن عملية الإعداد لنقل القضايا إلى آلية تصريف الأعمال تتحرك قُدماً. ونوه بقيام السلطات الصربية بإلقاء القبض على راتكو ملاديتش ونقله إلى لاهاي. ونرحب أيضاً باعتقال برنار مونيغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أحد الأفراد الذين تلاحقهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونفهم أنه، بموجب الخطط الحالية، سوف تحال قضيته إلى المحكمة الوطنية المختصة.

وعموماً، نعتقد أن التعاون مع المحاكم في الدول كافة في المناطق المعنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان إيجابياً. وفيما يتعلق بوتيرة خطوات إغلاق المحكمة، نحيط علماً بالجهود التي تبذلها تلك المحكمة، التي ما زال عملها ضمن الجدول الزمني المحدد للإنجاز وفقاً للقرار المشار إليه آنفاً. ومرة أخرى، للأسف، لا يمكننا أن نقيّم عمل المحكمة على نحو إيجابي في هذا المجال. وتقريرها (S/2011/316، المرفق الأول) يتضمن آجالاً زمنية مستكملة حديثاً للنظر في القضايا، وهو أمر يقلقنا بالغ القلق. وعلى سبيل المثال، فقد مُدد النظر في قضية كراديتش. ونستهجن بصورة خاصة قضية شيشيلي الذي قضى بالفعل تسعة أعوام تقريباً رهن

نوفمبر ٢٠٠٧، وتُعلق السلطات القضائية الفرنسية أكبر أهمية على هاتين القضيتين.

إن مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي اتخذ في شهر كانون الأول/ديسمبر حدد موعداً زمنياً لإنجاز عمل المحكمتين وأنشأ آلية تصريف للأعمال لاختتام الإجراءات. ونود أن نشكر ممثلي المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة على الجهود التي بُذلت للتقيد بهذا المسار الزمني. بيد أن مجلس الأمن الذي وضع هذا المسار الزمني مسؤولاً أيضاً عن تمكين المحكمتين من الاضطلاع بولايتهما بنجاح. ويتعين عليه إيجاد حلول واقعية، وخاصة لمسائل الاحتفاظ بالموظفين التي ورد ذكرها هنا اليوم. وتلك المسألة من بين الأهداف التي وضعها رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ممثل البرتغال، وسوف نؤيده في جهوده.

إن عمليات إلقاء القبض التي تمت مؤخراً مكنت من إرسال رسالة هامة إلى جميع الذين لا يزالون يسعون حالياً إلى الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها بإصدار الأوامر بشن الهجمات على المدنيين أو التخطيط لشنها، وإلى جميع الذين عندما يواجهون أوامر إلقاء القبض التي تصدرها أي محكمة عدالة جنائية دولية جراء ارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة، يعتقدون أن بوسعهم التعويل على كلل أو تقاعس المجلس. إنهم على خطأ. لقد أظهر المجلس طيلة سنوات، ومرة أخرى مؤخراً، تصميمه على مكافحة الإفلات من العقاب وأن أي أمر يصدر بإلقاء القبض لا يحمل تاريخ انتهاء مفعوله.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجه بالشكر إلى الوفد الفرنسي على قيادة دفة عمل المجلس بنجاح في شهر أيار/مايو، ونتمنى لكم كل النجاح يا سيادة الرئيس في قيادة المجلس لهذا

الجنايئة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كيما يقضي الأفراد المدانون مدد محكوميتهم في السجن. ويجب إيلاء هذه المشكلة اهتماماً وثيقاً أيضاً.

السيدة زيادة (لبنان): أشكر رئيسي المحكمتين

الجنايئتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إننا نشيد بجهود القيمين على المحكمتين الدوليتين لتحقيق استراتيجية إنجاز الأعمال بأسرع وقت ممكن، ودون التفريط في متطلبات المحاكمات العادلة. ونرحب بالتحضيرات التي يقومون بها لتأمين الانتقال إلى آلية تصريف المهام المتبقية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونؤكد على أهمية ما جاء في تقرير المحكمتين (S/2011/316) و (S/2011/317) فيما يتعلق بقيام كل من المحكمتين الدوليتين بنقل عدد من الدعاوى إلى المحاكم الوطنية، لأن من شأن ذلك التخفيف من وطأة أعمالهما، بل وتعزيز قدرات المحاكم الوطنية ونشر ثقافة مساءلة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

من ناحية أخرى، فإننا نتفهم وجود صعوبات خارجة عن إرادة القيمين على كل من المحكمتين الجنايئتين تؤثر سلباً على إنجاز المحاكمات في التواريخ المفترضة، وبشكل خاص استمرار مشكلة ترك عدد من المختصين العاملين فيهما وظائفهم للالتحاق بوظائف أخرى أكثر استقراراً. من هنا، ندعو كل الأطراف المعنية للتعاون من أجل إيجاد حل ملائم يؤمن من خلاله ختم المرحلة الأخيرة المتبقية من المحاكمات بأسرع وقت، تطبيقاً لقراري هذا المجلس ١٩٥٤ (٢٠١٠) و ١٩٥٥ (٢٠١٠).

وإلى جانب ذلك، نشي على التعاون الذي تبديه معظم الدول مع المحكمتين الدوليتين، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة والدول المجاورة لرواندا، ونناشدها تعزيز

الاحتجاز انتظاراً لقرار في الدائرة الابتدائية. وثمة خطط لتمديد الأجل الزمني في قضيته أيضاً.

وهذه التأخيرات لا تحترم أي معايير متوخاة لعدالة دولية متحضرة. وإعادة النظر في قضية هراديناوي ستبدأ الآن فحسب وبعد عام كامل من إعادة فتح ملف المحاكمة. ومع أن هذه القضايا لم تخرج عن الآجال الزمنية المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فليس من شأن هذه التوجهات إلا أن تثير قلقنا. وكمثال على ذلك، الموقف غير المقبول المتعلق بدعاوى الاستئناف في قضايا برلينش وشيشيلي وتوليمير، إذ أنه نتيجة لتمديد الآجال الزمنية للمحاكمات في درجتي التقاضي مؤخراً، يفترض أن يُختتم النظر في دعاوى الاستئناف في عام ٢٠١٥، وهو ما يتجاوز الموعد المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) لإغلاق المحكمة الجنايئة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونشير إلى أن أساس الحل التوافقي الذي أدى إلى اتخاذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) كان الجدول الزمني لإنجاز القضايا الذي قدمته المحكمة الجنايئة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذاتها في العام الماضي. ونحن نتمسك بضرورة احترام المعايير الأساسية للحل التوافقي بشكل صارم. كما أننا لا نرى في اعتقال راتكو ملاديتش عذراً لتمديد محتمل لعمل المحكمة. فأنشطة المحاكمة في هذه القضية في الدائرة الأولى يمكن، بل يجب أن تنتهي بانتهاء الجدول الزمني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ودعاوى الاستئناف في تلك القضية يجب أن تنظر فيها آلية تصريف الأعمال المتبقية.

إننا نفهم أن التعقيدات في جلسات المحاكمة ناجمة إلى حد ما عن مشكلة رحيل الموظفين عن المحكمتين. ومن جانبنا، نحن مستعدون للمساعدة في حل تلك المشكلة. ونندرک أيضاً وجود مشكلة ناجمة عن عدم وجود حيز في سجون الدول التي أبرمت اتفاقات بهذا الشأن مع المحكمة

الجناية الدولية لرواندا وأهني القاضي خالدة رشيد خان على انتخابها رئيسة للمحكمة.

ترحب ألمانيا بالقبض على راتكو ملاديتش في ٢٦ أيار/مايو وسرعة نقله إلى المحكمة في لاهاي. وهني السلطات الصربية على هذا النجاح. وهذا سيقرب صربيا من المنظور الأوروبي. وهو يدل مرة أخرى أيضاً على أنه لا إفلات من العقاب لمرتكي أفدح الجرائم ضد القانون الإنساني الدولي.

لقد أنشأ المجلس، باتخاذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، آلية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ليتسنى لهما إنهاء المهام المتبقية. لقد كان القرار ذاك معلماً تاريخياً من حيث أنه سيسمح، من ناحية، بمقاضاة الهاربين المتبقين، ويشجع المحكمتين، من ناحية أخرى، على كفاءة إكمال أعمالهما في موعد أقصاه عام ٢٠١٤، مع التقييد بالإجراءات القانونية الأصولية النموذجية. وذلك سيعد وفاء بولاية المحكمتين ويحفظ أيضاً إرثهما. وسيكون للفقهاء القضائي للمحكمتين وإكمالهما الناجح لأعمالهما تأثير كبير وسيشكلان سابقة بالنسبة إلى العدالة الجنائية الدولية.

وطلب المجلس كذلك من المحكمتين اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإكمال جميع أعمالهما المتبقية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقرر أن تواصل آلية تصريف الأعمال المتبقية تأدية الوظائف الأساسية للمحكمتين من مقاضاة وحقوق وواجبات. وفي ذلك السياق بالذات نحث المحكمتين على اتخاذ كل التدابير اللازمة لإكمال أعمالهما على وجه السرعة. وإن ألمانيا تدرك حقيقة أنه ربما يكون مطلوباً تقديم موارد إضافية في أعقاب إلقاء القبض على ملاديتش. ونحن نعاون أيضاً بالمشاكل المستمرة

هذا التعاون لكي تنجز المحكمتان مهمتهما. ودور هذه الدول أساسي لتحديد مكان وجود من تبقى من الفارين وتوقيفهم وتسليمهم، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من معلومات ومستندات ثبوتية تساعد في جلاء الحقيقة وإحقاق الحق، والتسهيلات التي يمكنها تأمينها للوصول إلى الشهود ولحمايتهم.

وفي هذا السياق، نرحب بتوقيف المتهم راتكو ملاديتش في ٢٦ أيار/مايو في صربيا وتسليمه إلى المحكمة في لاهاي لمقاضاته. ونرحب كذلك بتوقيف المتهم برنار مياغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالعدالة، مهما تأخرت، لا بد لها أن تتحقق.

وختاماً، نوه بجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية برئاسة البرتغال، وبالذور البناء الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة من أجل الإسهام في إنجاز مهمة المحكمتين والانتقال إلى آلية تصريف المهام المتبقية. ونؤكد أهمية دور المحكمتين الدوليتين لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب ومساءلة المجرمين وتحقيق سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. فإنجاح المحكمتين في تحقيق الغاية منهما واجب علينا جميعاً تجاه الأبرياء الذين دفعوا ثمن الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وهي وسيلة نحاول من خلالها ردع المجرمين وحماية المدنيين في المستقبل، لا في دول يوغوسلافيا السابقة ورواندا فحسب، بل أينما وجدوا.

السيد برغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ومدعبيهما العاميين على عرض تقرير المحكمتين (S/2011/316 و S/2011/317). وأعتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر القاضي بايرون على عمله كرئيس للمحكمة

اليوم. وأود بصورة خاصة أن أعرب عن آيات الترحيب بالقاضي بايرون، بالاقتران بشكرنا له على عمله. كما أهني بجرارة القاضي خالدة رشيد خان، التي نتمنى لها النجاح الكامل مع تسنمها مهام وظيفتها رئيسة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أود أن أدلي بأربع ملاحظات.

أولا، أرحب بإلقاء القبض مؤخرا على راتكو ملاديتش وبرنار منياغيشري. إن إلقاء القبض على ملاديتش - الذي أصدرت بحقه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لائحة اتهام بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية - كان نتيجة مهمة لتعاون صربيا مع المحكمة وخطوة إيجابية نحو المصالحة في المنطقة، وكذلك صوب الآفاق المؤسسية الأوروبية أمام صربيا ودول البلقان الأخرى، وهو ما اعترف به المجلس على الفور.

ونرحب أيضا بإعلان صربيا نيتها بمواصلة البحث عن غوران هادزيتش، الشخص المتبقي على قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا الذي ما زال طليقا، في نفس اليوم الذي تم فيه إلقاء القبض على برنار منياغيشري. وهذا الأخير متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أثناء صراع عام ١٩٩٤ في رواندا. وقد ألقى القبض عليه بعد ١٧ سنة، نتيجة للتعاون بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والآن يجب ضمان مثوله أمام المحكمة، مثلما يجب ضمان مثل جميع الهاربين المتبقيين.

التعاون مع المحكمتين يتسم بأهمية حاسمة حقا لإكمال أعمالهما. ونلاحظ تطورات أخرى في ذلك المضمار أبلغنا بها المدعيان العامان، مثلما نقدر جهودهما، المبذولة بالتعاون مع السلطات الوطنية، في سبيل احتجاز الذين ما زالوا طلقاء، والذين يجب محاكمتهم، وكذلك في سبيل

ذات الصلة بالاحتفاظ بالموظفين العاملين في المحكمتين كليهما. وألمانيا مستعدة للعمل في سبيل إيجاد حلول عملية لمواجهة تلك التحديات حتى تتمكن المحكمتان من التقييد بمجوليهما الزميين وحتى لا تحدث أي تأخيرات إضافية.

إن إلقاء القبض على الهاربين العشرة المتبقيين، بمن فيهم غوران هادزيتش وفليسيان كابوغا، يظل أولوية عليا لإكمال عمل المحكمتين. وإن التعاون من جانب الدول حاسم في ذلك المسعى. وإننا ندعو جميع الدول إلى تقديم تعاونها التام مع المحكمتين.

وفيما يتصل بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ندعو صربيا إلى تكثيف جهودها لإلقاء القبض على آخر الهاربين المتبقيين، غوران هادزيتش. ونرحب كذلك بالتزام الرئيس تاديتش بمواصلة البحث عنه. وذلك ينبغي أن يظل أولوية أساسية لدى الحكومة الصربية. وسنواصل متابعة تلك الجهود عن كثب.

انتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأقول إن ألمانيا ترحب بإلقاء القبض مؤخرا على برنار منياغيشري في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكنها تأسف لأن تسعة هاربين ما زالوا طلقاء. وندعو جميع الدول في المنطقة، لا سيما زمبابوي، إلى تقديم كل المساعدة الضرورية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل العثور على مكان أولئك الهاربين وإلقاء القبض عليهم. وإن إلقاء القبض على فليسيان كابوغا ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى السلطات الكينية.

السيد مريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين للمحكمتين على التقريرين المفيدين جدا (انظر S/2011/316 و S/2011/317) وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها هنا

بالسجن فيها وتشجيع بلدان أخرى على القيام بذلك، وبالحالة الخاصة للأشخاص الثلاثة المحكوم عليهم بالبراءة ولكنهم ما زالوا في ملاذ آمن مؤقت في أروشا بينما تبذل الجهود لإيجاد بلد يقبل باستضافتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى مسألة الضحايا - وعلى وجه التحديد، كيفية إيجاد طريقة ملائمة لمساعدتهم ومؤازرتهم عن طريق صندوق استئماني يمكن إنشاؤه - وهذه مسألة هامة أخرى وجه انتباهنا إليها الرئيس روبنسن. هذه مسائل سنناقشها في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الجنائية الدولية، الذي يشرفني أن أترأسه.

رابعا، أود أن أسلط الضوء على جهود المحكمتين وموظفيهما وأن أثنى عليهما، إلى جانب موظفي مكتب الشؤون القانونية، في الأنشطة الملائمة لاستحداث آلية تصريف الأعمال المتبقية. ثمة مهام هامة تضطلع بها المحكمتان ومكتب الشؤون القانونية ضمن إطار العمل المنشأ بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) من أجل كفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في غضون سنة واحدة تقريبا. وهذه أيضا مسائل سيتابعها عن كثب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الجنائية الدولية في الأشهر المقبلة. وإنني مطمئن على دعم جميع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل سعيا إلى بلوغ تلك الأهداف بأكثر قدر ممكن من الكفاءة.

محرارة الإفلات من العقاب والسعي إلى إقامة العدل للضحايا يتسمان بأهمية حاسمة لمنع حدوث مزيد من الجرائم وللمساعدة في تحقيق المصالحة بين الشعوب في المناطق المعنية. إن المهمة ليست مسؤولية حصرية للمحكمتين الدوليتين؛ فهي أيضا مسؤولية السلطات الوطنية. فتلك السلطات تضطلع بالدور الأساسي في كفالة عدم التسامح مع الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق عزمها المعقود على معالجة تلك الجرائم على المستوى الوطني. وإن الجهود الرامية إلى فتح قنوات الاتصال وبناء القدرات تنسم أيضا بأهمية حاسمة

توفير إمكانية الحصول على الوثائق الضرورية لاضطلاعهما بالتحقيقات. ونرحب بالجهود المضطلع بها في المنطقة من قبل السلطات الوطنية، التي أبلغنا بها، ونشجع تلك السلطات على بذل كل الجهود الإضافية الممكنة لتلبية طلبات المدعين العامين وطلبات المحكمتين.

ثانيا، أود أن أثنى على الجهود التي بذلتها المحكمتان للتقيد إلى أقصى حد ممكن بالجدول الزمني للأعمال المتعلقة بالقضايا. ومما يتسم بالأهمية في رأينا أن تكون المحكمتان قادرتين على تجنب الانحراف كثيرا عن مسار عملهما ليتسنى الانتهاء من القضايا ضمن الأطر الزمنية المقررة، مع التقيد بأعلى المعايير الدولية اللازمة لمراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ومما يتسم بأهمية حيوية، من ناحية أخرى، إزالة جميع العقبات الإدارية التي تعرقل عمل المحكمتين - وتحديدًا، في مجال الموارد البشرية - بسرعة وبطريقة فعالة. وتؤكد البرتغال على التقييمات التي تقدم بها رئيسا المحكمتين وستسعى - هنا في المجلس، ضمن الفريق العامل غير الرسمي، وفي الجمعية العامة - إلى مساندة التدابير الملائمة، بصيغتها المحددة، لتيسير عملهما، مع التأكيد على الحاجة إلى السماح للتدابير الضرورية بأن تغلب على الصعوبات، وعلى وجه التحديد في إدارة الموارد البشرية. إن مشكلة تناقص أعداد الموظفين مشكلة خطيرة تترتب عليها عواقب مباشرة على نجاح وحسن توقيت الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وينبغي بذل كل الجهود، بما في ذلك عن طريق الترتيبات الإدارية المتسمة بالمرونة والواقعية، لتيسير الاحتفاظ بالموظفين المطلوبين للانتهاء في الوقت اللازم من القضايا المحالة إليهم.

نقطة الثالثة تنصب على تسليط الضوء على المسائل المهمة الأخرى التي عرضها الرئيسان في تقريريهما، والمتعلقة بتنفيذ الأحكام بالسجن - أي، تعريف البلدان الراغبة في استضافة الأشخاص المحكوم عليهم لقضاء مدد الأحكام

الجنايتين. وسوف يبدأ فرعها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العمل في تموز/يوليه ٢٠١٢، وفرعها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تموز/يوليه ٢٠١٣. كما طلب المجلس في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) من المحكمتين إكمال جميع الأعمال المتبقية قبل نهاية ٢٠١٤ على أبعد تقدير.

في ذلك الصدد، نحث المحكمتين على اتخاذ تدابير فعالة لإكمال أعمالهما في أقرب وقت ممكن، كما طلب ذلك مجلس الأمن في قراره، وعلى كفالة الانتقال السلس إلى الآلية.

ونخطط علماً بأن كلتا المحكمتين تواجه صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين، مما كان له أثر سلبي على عمل المحكمتين. ونأمل أن يعمل بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لمعالجة هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، التعاون بين البلدان أمر ضروري للوفاء بالمهام القضائية للمحكمتين. إن اعتقال الهاربين ونقلهم، والعثور على الأدلة وتوفيرها، وتنفيذ الأحكام، كل ذلك يتطلب التعاون بين جميع البلدان، لا سيما بلدان المنطقة.

لقد أحطنا علماً بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان مؤخراً باعتقال الهاربين ونقلهم، ونرحب بتعاون صربيا مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، وتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع محكمة رواندا. ونرحب أيضاً بتعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة، بما فيها كرواتيا والبوسنة والهرسك، مع المحكمة الجنائية الدولية، وتعاون كينيا مع المحكمة الدولية لرواندا.

لقد ألقى أيضاً رئيسا المحكمتين الضوء على الصعوبات التي تواجههما في تنفيذ الأحكام وإعادة توطين الأشخاص الذين بُرئت ساحاتهم. وندعو الدول التي تملك

في ذلك الصدد لضمان الحفاظ على الإرث القضائي للمحكمتين على الأمد البعيد. ونرحب بالعمل الذي اضطلعت به المحكمتان في ذلك المضمار ونشجع على مزيد من الانخراط مع السلطات الوطنية لزيادة التعاون في ذلك الإطار.

لقد انصب جزء كبير من مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة على استراتيجيتي الإكمال للمحكمتين. وهذا التركيز المحدد، من حيث اتصاله بالجزء الختامي من دورة العدالة الدولية الهامة، يجب ألا يدفع بنا إلى نسيان الدور الهام للمحكمتين في سبيل السلم والأمن الدوليين بصورة عامة. لذلك أود أن أختتم بالإعراب عن تقدير بلدي للمساهمة الرائعة التي قدمتها المحكمتان وموظفوهما لنظام العدالة الجنائية الدولية ولمنع ارتكاب مزيد من الجرائم، فوضعنا بذلك نموذجاً يقتدى به ومهدت الطريق إلى تأسيس محاكم جنائية أخرى، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة غو شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية):

أود، في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تبوءكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكر القاضيين روبنسون وخان، والمدعين العامين براميرتز وجالو، على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضية خان على وجه الخصوص على انتخابها رئيسة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأن أشكر سلفها، القاضي بايرون، على الإسهامات التي قدمها على مر السنين لعمل المحكمة الدولية لرواندا.

وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في عمل المحكمتين، اتخذ المجلس العام الماضي القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي قرر بموجبه إنشاء الآلية الدولية لتصريف أعمال المحكمتين

ويؤكد هذا التطور على ضرورة قيام المحكمة الجنائية الدولية بتنظيم عملها بشكل أكثر كفاءة وإجراء المحاكمات بعدالة وسرعة. ويساور المملكة المتحدة القلق بوجه خاص لأن إصدار الأحكام يستغرق عاماً ونصف العام بعد الانتهاء من المرافعات الختامية. وآمل أن تتخذ المحكمة والرئيس جميع الخطوات الممكنة لكفالة الإدارة الفعالة والانتهاج في الوقت المناسب من جميع المحاكمات والطعون.

وترحب المملكة المتحدة بالتقييم الذي قدمه المدعي العام براميرتز مشيراً فيه إلى أن كرواتيا مستمرة في الاستجابة إلى طلباته، وتوفير الوصول إلى الشهود والأدلة على النحو المطلوب. بيد أنه لا تزال هناك تناقضات أثرت فيما يتصل بالنتائج التي توصلت إليها فرقة العمل التابعة للحكومة الكرواتية بشأن عملية العاصفة، وهي تحتاج إلى المتابعة، على الرغم من أن المدعي العام قد أثار هذا الأمر من قبل في تقريره الأخير.

مع ذلك، يشجعي أن كرواتيا قالت إنها ستواصل تحقيقاتها الإدارية في الوثائق العسكرية المفقودة فيما يتعلق بعملية العاصفة، وآمل أن تفضي جهودها المستمرة قريباً إلى حل ناجح لهذه المسألة.

وأود أن أعرب عن دعمي للطلب الذي تقدم به القاضي روبنسون إلى جميع الدول المناسبة لتنظر في إبرام اتفاقات لإنفاذ العقوبات مع المحكمة، كما فعلت المملكة المتحدة، من أجل مساعدة المحكمة في تحقيق العدالة.

أنتقل الآن إلى المحكمة الدولية لرواندا، فأرحب بالأبناء التي وردت مؤخرًا وتفيد بإلقاء القبض على أحد الهاربين المتبقين، وهو برنار مونغيشاري، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تستحق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التهئة، وأود أن أحثها على العمل مع المحكمة الدولية لرواندا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

القدرة إلى إبداء الإرادة السياسية ومساعدة المحكمتين في حل هذه المشكلة.

ثالثاً، تمثل إحالة الحالات والمهارين، ما كان ذلك ممكناً، إلى البلدان التي تملك القدرة على التعامل مع هذه الحالات وتكون راغبة في ذلك، خطوة هامة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمتين. ونلاحظ أن المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا قدم بالفعل طلباً إلى الدائرة الابتدائية ذات الصلة بشأن نقل الحالات المعنية إلى رواندا. ونرحب بهذا التقدم ونأمل أن نرى نتائج إيجابية. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضاً تعاون البلدان المعنية الكامل مع المحكمة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم المملكة المتحدة المستمر لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وأشيد بجميع القضاة وموظفي المحكمتين على إسهاماتهم المهمة. كما أتقدم بالشكر إلى القاضيين روبنسون وغان والمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطتهم الإعلامية هذا الصباح، وأتقدم بالتهئة إلى القاضية خان على تعيينها مؤخرًا رئيساً لمحكمة رواندا. وأود أيضاً أن أعرب عن شكر حكومي لسلفها، القاضي بايرون، على إسهامه القيم في المحكمة خلال فترة توليه منصب رئيس المحكمة.

أتناول أولاً المحكمة الجنائية الدولية، فأود أن أهنئ السلطات الصربية مشيداً باعتقال راتكو ملاديتش ونقله إلى المحكمة. وأشجعها على ألا تفقد الزخم وأن تعمل على إلقاء القبض على غوران هادزيتش على نفس المنوال. ويقف نقل ملاديتش دليلاً على التزام الحكومة الصربية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ويشكل معلماً مهماً للمحكمة نفسها.

حلول عملية لمعالجة هذه المشاكل، في حدود الموارد المتاحة. لا بد أن يتوفر للمحكمتين العدد الكافي من الموظفين حتى تتمكننا من استكمال عملهما.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم مسؤولية إدارة عملنا، متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح خلال فترة رئاستكم. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للتعاون معكم على أكمل وجه ممكن. وأود أيضاً أن أشكر وأهنئ فرنسا على رئاستها الفعالة للمجلس الشهر الماضي.
(تكلم الإسبانية)

أود أن أشكر القاضي باتريك روبنسون، والقاضية خالدة رشيد خان على إحاطتيهما الإعلاميتين، وعلى العمل المهم الذي قاما به، وكذلك على صراحتهما وجديتهما بالاعتين في شرح حالة المحكمتين اللتين يتوليان رئاستهما. وأود أيضاً أن أشكر المدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو على إسهاماتهما في هذه المناقشة.

يعتقد وفد بلدي أن المحكمتين تقومان بعمل يستحق الإشادة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن استراتيجيات الإنجاز لمسؤوليات المحكمتين. وعلينا الآن، نحن أعضاء المجلس، أن نتخذ الإجراءات اللازمة لاستمرار العملية بطريقة مرضية.

وأود أن أبرز أحد الجوانب. بنفس الطريقة التي أشار بها المجلس في الماضي إلى ضرورة اتخاذ المحكمتين لمجموعة من التدابير لتسريع وتيرة عملهما وترشيد مواردهما، فإن المحكمتين لديهما أيضاً توقعات مشروعة بأن يتخذ المجلس قرارات تيسر مهمتهما. ونأمل بصدق أن تتمكن من الارتقاء إلى مستوى تلك التوقعات.

إن الإرث الذي ستركه أنشطة محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة لتعزيز تطوير القانون الدولي لم يسبق

في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل المسؤولية عن حراسة الهارب بدون تأخير.

لا يمكن أن تكتمل ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلا بعد إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم إلى حراسة المحكمة الدولية لرواندا أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. في ذلك الصدد، أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وكفالة تقديم بقية الهاربين إلى العدالة. وتمشياً مع ما أكده المدعي العام جالو، على كل من كينيا وزمبابوي أن تتخذ خطوات مهمة للتعاون مع المحكمة الدولية لرواندا في تعقب فيليسيان كابوغا وبروتاييس مبيرانيا، حتى يتسنى تقديمهما إلى العدالة.

سلطت المحكمة الدولية لرواندا في تقريرها (S/2011/317) الضوء على أن بعض المحاكمات الابتدائية ستأخر حتى عام ٢٠١٢، على أن تكتمل الاستئنافات في ٢٠١٤. وتهتم المملكة المتحدة بضرورة ألا يكون هناك، في هذه المرحلة المتأخرة جداً من استراتيجية إنجاز المحكمة، المزيد من حالات التأخير. وأود أن أشجع جميع الجهات في كلتا المحكمتين على الاستمرار في البحث عن الأساليب المبتكرة وتبادل أفضل الممارسات ما أمكن ذلك، بغية تجنب المزيد من التأخير في الإنجاز. وفي ذلك السياق، إنه لأمر جدير بالثناء أن نلاحظ الاستجابة الخلاقة للدعاء فيما يتعلق بالوصول الفوري للمواد عبر نظام الكشف الإلكتروني.

وتدرك المملكة المتحدة الصعوبات التي تواجهها كلتا المحكمتين نتيجة لفقدان الموظفين. إن مسائل تعيين الموظفين، كما قال القاضي روبنسون، لا تتصل مباشرة بنطاق اختصاص مجلس الأمن؛ لكن، بالرغم من ذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا لقيام الأمانة العامة والأجهزة المسؤولة في الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات من أجل إيجاد

للاغاية أن نقتنع جميع الهيئات ذات الصلة بمفهوم أن هذه ليست مشكلة إدارية عادية تؤثر على كيان أو آخر. فالأمر يتعلق بمؤسستين مرموقتين جدا، توشكان على الانتهاء من عملهما بطريقة منهجية ومنظمة وهما تملكان سجلا عاليا من الكفاءة، وقد أنشأهما المجلس بموجب شروط محددة جدا وهما تسديان خدمة لا تقدر بثمن لقضية العدالة الدولية وصون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن ألقى الضوء على جانب مثير للاهتمام للاغاية ذكره الرئيس روبنسون في تقريره، ألا وهو إمكانية إنشاء آلية أو منظومة لتقديم المساعدة والدعم للضحايا، على غرار تلك الموجودة في المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نتعاطف، من حيث المبدأ، مع ما ذكره الرئيس روبنسون من أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يمكنها محاولة إحلال السلام والمصالحة في المنطقة ببساطة من خلال اتخاذ القرارات القضائية وإصدار الأحكام. يجب أن تكون هناك أيضا تدابير أخرى للتعويض تكمل الأحكام، ربما يكون من بينها الآلية المشار إليها لتوفير المساعدة للضحايا ودعمهم. وفضلا عن ذلك، فإن المطلوب من المجلس عمله بهذا الخصوص هو تقديم الدعم الذي لن ينطوي على التزامات مالية من جانب الدول، لأنه سيرتكز على التبرعات. ووفد بلدي يهيب بأعضاء المجلس أن ينظر بصورة إيجابية في طلب القاضي روبنسون.

بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن المشكلة الأكثر إلحاحا تتعلق بشروط تنفيذ وظائف الرئيس ونائب الرئيس، كما وصفها القاضي بايرون في رسالته إلى الأمين العام (S/2011/317). وفي هذا المقام، فإن هيئة فرعية تابعة للمجلس تهيئ بنا مرة أخرى اتخاذ تدابير عاجلة لتيسير استمرار عملياتها وتطبيق البرامج القائمة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وأنا على ثقة بأننا سنتمكن من التصدي لهذه المصاعب بالسرعة التي تستحقها.

له مثيل. ويمكن للمجلس أن يفتخر عن حق بأن قراره التاريخيين المتخذين في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، واللذين ينصان على إنشاء هاتين المحكمتين، مهذا الطريق أمام التطورات التي أدت إلى إنشاء منظومة فعالة للقانون الجنائي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.

ومن الناحية العملية، فإن مسألة موظفي المحكمتين واستبقائهم هي بلا شك أخطر مشكلة تواجه الهيئتين القضائيتين. وقد أوضح الرئيس روبرتسون، على وجه الخصوص، أن الحالة بهذا الخصوص أصبحت حرجة ويمكن أن تؤدي في أي وقت إلى توقف أعمال المحكمة تماما وإلى عرقلة امتثالها لاستراتيجية الإنجاز.

ولئن كنا ندرك أن حل هذه المشكلة حلا نهائيا يتجاوز نطاق وظائف المجلس، فإننا نتعاطف على الرغم من ذلك مع الطلبات التي قدمها الرئيسان حيث أن الجهود المبذولة حاليا يمكن تعزيزها إذا أعربنا نحن الأعضاء عن تأييدنا بشكل صريح ووجهنا رسالة واضحة لا لبس فيها بشأن الأهمية الحاسمة لحل هذه المسألة. وإذا لم نقم بذلك، سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل كفاءة تنفيذ استراتيجيات الإنجاز على نحو سليم. وفي التحليل النهائي، فإن ذلك يشكل امتثالا لقرارات المجلس ذات الصلة. وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نوضح تماما التداعيات السلبية المحتملة بجميع أشكالها التي يمكن أن تترتب على عدم حل مشاكل التوظيف في المحكمتين بأسرع ما يمكن، لكي يتسنى للجمعية العامة أن تستفيد، من خلال اللجنة الخامسة، من فهم مماثل في ما يتعلق باتخاذ قرار مدروس.

ونعتقد أن المجلس بوسعه أن يكرر أيضا بشكل أقوى نداءاته السابقة لكي تكثف القطاعات ذات الصلة في الأمانة العامة الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. وتلك الجهود جديدة بالإشادة وتستحق امتناننا الكامل، ولكننا نعتقد أن من المهم

التقريرين يأتیان في وقت هام في حياة المحكمتين. ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين. ويتعين النظر في التقارير المعدة منذ اتخاذ ذلك القرار على ضوء هذه الخلفية.

وفي هذا الصدد، سيجري اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، نقل اختصاص محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة وحقوقهما والتزاماتهما ووظائفهما الأساسية إلى الآلية. ومن ثم، فإن الحاجة تزداد إلحاحاً لكي تتخذ المحكمتان جميع التدابير الممكنة لتسريع ما تبقى من عملهما من أجل ضمان الانتقال السلس إلى الآلية، كما جاء في التقريرين عن المحكمتين. ولكي يتسنى للمحكمتين الوفاء باستراتيجية الإنجاز، سيتعين اتخاذ خطوات إدارية قضائية مبتكرة. وثمة تدبير هام، نأمل أن تعتمد المحكمتان عليه بقدر أكبر، ألا وهو إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية، وفقاً للنظام الأساسي المعمول به في كل من المحكمتين. وما زلنا نعتقد أنه، بقدر الإمكان، ينبغي أن تنظر المحاكم المحلية في القضايا. والهدف من ذلك هو تحسين القدرة الوطنية على تعزيز المبدأ المتطور للتكامل، وضمان إحقاق العدالة قدر الإمكان بالقرب من الذين تأثروا بالفظائع. وعليه، فإننا ندعو المحكمتين إلى الاستفادة الكاملة من أحكام نصوص النظام الأساسي المتعلقة بإحالة القضايا. ونعرب عن سرورنا، في هذا الصدد، باعتزام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، زيادة استخدام إحالات القضايا إلى المحاكم المحلية في المستقبل. ونرحب بالمحاكمات المحلية المشار إليها من قبل المحكمة الجنائية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة، وهي قضايا في مراحل مختلفة من التقدم. ونحن على وعي بالطبع، بالتحديات الكبيرة التي تواجهها المحكمتان فيما يتعلق بإيجاد المحاكم المحلية الملائمة.

قبل بضعة أيام فقط، ومن خلال الرئيس، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحنا إزاء القبض على راتكو ملاديتش. وبقيامنا بذلك، أكدنا مجدداً التزامنا بضمان عدم إفلات مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من العقاب. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا هما الأداتان الرئيسيتان اللتان يمارس المجلس إرادته من خلالهما. والآن وبينما يجري تقليص حجم أنشطة الهيئتين القضائيتين، فإن من الضروري أن نتخذ القرارات اللازمة لضمان انتهائهما من ولايتهما بطريقة منظمة وفعالة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر القاضية خالدة رشيد خان، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي باتريك رونسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقريريهما (انظر S/2011/316 و S/2011/317) وعلى قيادتهما لهاتين المؤسستين القضائيتين الهامتين للغاية في مكافحة الإفلات من العقاب. وأعرب عن امتناني أيضاً للسيد حسن جالو، المدعي العام لمحكمة رواندا، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، على جميع الجهود التي يبذلانها. كما أود أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق لمحكمة رواندا، اللورد دينس بايرون، الذي كان يترأس المحكمة منذ عام ٢٠٠٧. وأنا أعلم أن القاضي بايرون سيمتلك منصبه كمسؤول عن المحكمة ليتصدى لتحديات جديدة ونحن نتمنى له الخير في مساعيه الجديدة. وفي الوقت ذاته، نرحب بالقاضية خالدة خان ونتمنى لها كل توفيق في هذه المرحلة الحاسمة من حياة المحكمة.

بينما يثير التقريران (S/2011/316 و S/2011/317)

الكثير من نفس المسائل التي عرضت على المجلس في التقارير السابقة، ولا سيما تأثير تحديات التوظيف على قدرة المحكمتين على الوفاء باستراتيجيتهما للإنجاز، فإن هذين

وقد سجلنا شواغل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن الحاجة إلى نقل الأشخاص الذين أبرأت المحكمة ذمتهم إلى أماكن مؤقتة. غير أن لجنوب أفريقيا شواغل إضافية بشأن تداعيات حقوق الإنسان المتعلقة بإيواء الأشخاص الذين برئت ذمتهم في منازل آمنة، إضافة إلى القلق من بطء وتيرة تحديد الأماكن المناسبة للإيواء المؤقت لهؤلاء الأشخاص. ونظل على رأينا الداعي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالإيواء المؤقت للأشخاص على أساس النظر في كل حالة على حدة، وذلك بالتعاون مع الدول الراغبة في الإيواء المؤقت لهؤلاء الأشخاص في أراضيها. وقدرة الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة للإيواء المؤقت الفعال للأشخاص المعنيين، عاملاً حاسماً في هذا الصدد. ونشجع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الاستمرار في سياق المادة ٢٦ من نظامها الأساسي - الذي نعتقد أنه مماثل - على الانخراط في التعاون مع الدول الأعضاء في المنطقة وغيرها، بشأن تحديد الأماكن المناسبة.

وأخيراً، وبينما تمضي المحكمتان قدماً نحو إكمال عملهما، وفقاً لاستراتيجية الإنجاز، فإن من الأهمية بمكان أيضاً أن تبدأ المحكمتان الاستعداد للانتقال المنظم نحو آلية لتصرف الأعمال. وعليه، فنحن سعداء بأن أجهزة المحكمتين قد بدأت التفاعل على نحو يضمن الانتقال المنظم لهذه الآلية.

وتكرر جنوب أفريقيا شكرها لرئيسي المحكمتين ومدعيها العامين.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): إنني أجزل الشكر للرئيسين روبنسن وخان، وللمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها اليوم. وأهنئ القاضية خان على تعيينها، وأشكر القاضي بايرن على خدمته القيمة.

ويرحب وفد بلدي كذلك بالتوصيات التي اعتمدها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ فيما يتعلق بتسريع المحاكمات التي تنظر فيها، وخاصة التوصية بشأن حاجة الدوائر الابتدائية إلى إظهار القدرة على تقديم الأدلة على نحو أكثر فعالية بقدر المستطاع.

وبينما نواصل التأكيد على أهمية اتخاذ المحكمتين لكافة التدابير الممكنة لتنفيذ مهامها بالسرعة المطلوبة، فإننا نؤكد في الوقت ذاته على أنه ينبغي ألا يمس ذلك بحقوق المتهمين، ولا بمعايير المحاكمة العادلة.

ولا تقع مسؤولية القيام بكل ما يلزم للإهاء المبكر لعمل المحكمتين، على المحكمتين وحدهما. فالمسؤولية تقع بالقدر ذاته على عاتق المجتمع الدولي، الذي تعمل المحكمتان بالنيابة عنه، فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة التي تمكن المحكمتين من تحقيق أهدافهما. وبذلك، فنحن نؤكد للمحكمتين أن وفد بلدي سوف يبذل كل ما بوسعه داخل المجلس والجمعية العامة، بغية ضمان حصولهما على ما يلزمهما من دعم.

ونعتم هذه الفرصة أيضاً لتؤكد على أهمية التعاون بين المحكمتين وفقاً لنظاميهما الأساسيين، وخاصة المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد بصفة خاصة على الالتزام بالتعاون مع المحكمتين فيما يتصل باعتقال الأشخاص المطلوبين من قبل المحكمتين. وفي ذلك الصدد، تشيد جنوب أفريقيا بحكومي صربيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكنهما من اعتقال راتكو ملاديتش وبرنار مونياغيشاري في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو على التوالي.

ونرحب بالبرامج الشبيهة ببرنامج التدريب المشترك بين أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المعني بتدريب المدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشباب، باعتباره جهداً يساعد على بناء مثل هذه القدرات الطويلة الأجل.

ونكرر ثناءنا على العمل الذي قامت به المحكمتان حتى الآن، ونحثهما على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة لهما. ونشجع المحكمتين كذلك على الاستمرار في العمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بغية إيجاد السبل العملية الناجعة، بما فيها تدابير الاحتفاظ بالموظفين، من أجل التصدي لمشاكل نقص الموظفين واستنزافهم، حسبما أشارت إليها تقارير الرئيسين والمدعيان العامين.

وتدعو الولايات المتحدة دول جمهورية يوغوسلافيا السابقة إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويعد هذا التعاون التزاماً قانونياً، فضلاً عن كونه عاملاً أساسياً للاندماج الأوروبي - الأطلسي. ونرحب باستمرار السجل القوي لحكومة كرواتيا في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وبالتزامها بالاستمرار في تقصي أي معلومات إضافية يطلبها منها المدعيان العامين. وقد وفرت حكومة كرواتيا شهوداً ووثائق بالغة الأهمية في الدعوى القضائية الهامة ضد أنتي غوتوفينا، وكان لها دور حاسم في مرافعات المحكمة. ونقدر تكرار تأكيد كرواتيا لالتزامها بدعم المحكمة في إنهاء عمليتها.

وأود أن أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ترحب الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذ في شهر أيار/مايو بحق رئيس أركان حرب الجيش الرواندي السابق، ورئيس الشرطة العسكرية السابق، وقائدين سابقين لكنية الاستطلاع. وكانت هذه هي القضية الثانية التي فصلت فيها المحكمة، وتضمنت تورط ضباط عسكريين كبار. وهي

لقد بدأ المجلس هذه المناقشة في يوم يوجد فيه راتكو ملاديتش في لاهاي. ويعد إلقاء القبض عليه واعتقاله ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إنجازاً كبيراً على طريق تحقيق العدالة والمصالحة. ونشيد بحكومة صربيا لاعتقالها للسيد ملاديتش، ونرحب ببيان الرئيس تاديتش بشأن اعتقال آخر الممارين المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة، غوران هادزيتش. ويعني اعتقال ملاديتش أن عليه الآن أن يساءل أمام الضحايا على الجرائم التي يزعم ارتكابها لها، بما فيها الإبادة الجماعية في سريرينيتشا والبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. ويذكر هذا الاعتقال مرتكيي الفظائع بأهم سيساءلون عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتوقع من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم أولئك الذين اهتمتهم المحكمتان إلى العدالة.

ونرحب بالتقدم المطرد الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في زيادة فعاليتها. ونحث كلتا المحكمتين على بذل ما بوسعهما من أجل إكمال عملها في أقرب وقت ممكن. ونذكر أهمية القيام بذلك بدون التضحية بالمعايير السامية للمحاكمة العادلة. ونحث الرؤساء والقضاة، الذين يؤدون دور المدراء في قاعات المحاكم على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان سرعة وعدالة المحاكمات والطعون. ولهاتين المحكمتين والمحاكم السابقة لهما أثر تاريخي فريد.

لقد أظهر إنشاء الآلية الدولية لتصرف الأعمال للمحكمتين الجنائيتين في كانون الأول من العام الماضي، أنه ليس في وسع مرتكيي جرائم الحرب الإفلات من العدالة. وسوف تسمح آلية الأعمال المتبقية باستكمال المهام التي ستظل قائمة بالضرورة بعد إغلاق المحكمتين. وقد أصبح من الممكن إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية بسبب تمكن الدول من تطوير قدراتها في مجالي التحقيق والقضاء.

الرامية إلى الوفاء بما تبقى من مهام لهاتين المؤسستين في الوقت المناسب. ونرى أيضاً أن اعتقال راتكو ملاديتش مؤخراً يحدد آفاق المساءلة القضائية، وهي أمر مشجع لضحايا الفظائع التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

أود أن أتناول بإيجاز مسألتين وردتا في كل من التقريرين: استراتيجية الإنجاز والتدابير المتخذة حتى الآن والاحتفاظ بالموظفين. يبلغنا تقريراً المحكمتين بالتحديات التي واجهتها هاتان المؤسستان على مر السنوات والإنجازات المهمة التي تحققت في إقامة العدالة. يسرنا أن نلاحظ أن استخدام التكنولوجيا في السياق غزير الوثائق سمح باستخدام أكفأ للموارد والأفراد. وينبغي الإشادة بكل المبادرات التي اتخذت لتسريع الإجراءات، مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين. إن تحقيق استراتيجيتي الإنجاز يستحق اهتمام مجلس الأمن ويجب أن يلقي الدعم الكامل للمجتمع الدولي بأسره.

تعرب البرازيل عن القلق إزاء مسألة الاحتفاظ بالموظفين، كما ورد في التقريرين. ونتفق في الرأي أن المجلس ينبغي أن يراعي العمل اليومي للمحكمتين. وينبغي معالجة أثر الافتقار إلى الموظفين المؤهلين على عمل المحكمتين باعتباره مسألة ذات أولوية من جانب أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن أحد التحديات الرئيسية التي يشكلها الاعتماد على المحاكم المخصصة وليس الدائمة يصبح واضحاً في لحظة كهذه، عندما تكون المؤسسة قد أنجزت معظم مهامها، لكن مهامها أساسية - مثل محاكمات الفارين والإشراف على تنفيذ الأحكام وحماية الشهود وحفظ الوثائق - لا تزال باقية. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام المناسب للمهام المتبقية للمحكمتين الدوليتين.

خطوة هامة بالنسبة للشعب الرواندي فيما يتعلق بتحقيق العدالة والمساءلة.

وترحب الولايات المتحدة أيضاً باعتقال المتهم الهارب برنار مونيغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخراً. ونحث جميع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جهودها الهادفة إلى تحديد أماكن وجود المتهمين الهاربين واعتقالهم. ونشيد بالبلدان التي تتعاون مع المحكمة في تقديم المتهمين الهاربين التسعة المتبقين إلى العدالة. ونشجع على إحراز تقدم مستمر في اعتقال هؤلاء بأسرع ما يمكن.

وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أشكر مكتب الشؤون القانونية على إخلاصه وخدمته للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أكرر شكري للرئيسين، والمدعين العامين والمسجلين لديهم وموظفيهم على كل ما قاموا به من أجل تعزيز العدالة في ظل القانون الدولي، لضحايا جرائم الحروب والفظائع الجماعية.

ولن يكون في وسعنا مطلقاً إحياء الذين قتلوا في رواندا أو في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. بيد أنه يتعين على راتكو ملاديتش الآن أن يجيب عن أسئلة ضحاياه والعالم بأسره أمام محكمة قانونية. ومن نورمبرغ إلى اليوم، ظلت حكومة بلدي تعتبر منذ أمد بعيد تحقيق العدالة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التزاماً أخلاقياً وعنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار والسلام. ونحن نؤكد هذه القناعات اليوم مرة أخرى.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الإحاطات الإعلامية والتقارير الوافية التي قدموها (انظر S/2011/316 و S/2011/317). وتشيد البرازيل بجهودهم

واتخذت إجراءات مبتكرة لتسريع عملهما اليومي، بما في ذلك المحكمة الإلكترونية والإيداع الإلكتروني وتعديلات القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتقنيات إدارة القضايا. إن اعتماد وتنفيذ إجراءات المحكمة الإلكترونية والإيداع الإلكتروني يمكن أن يمثل نموذجا مفيدا في المحاكم الوطنية التي أُحيلت إليها بعض القضايا.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نقلت جميع المتهمين من المستوى المنخفض والمتوسط من جدول محاكماتها إلى المحاكم الوطنية، وفقا للقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وأن المدعي العام يتابع باستمرار التقدم المحرز في الدعاوى المحالة في المحاكم الوطنية في المنطقة. ونشيد أيضا بجهود المدعي العام للتعامل مع هذه القضايا من خلال شراكة فعالة مع المدعين الوطنيين والمحاكم الوطنية في المنطقة، بما في ذلك مبادرات التدريب التي تهدف إلى تعزيز قدرة النظم الوطنية.

ومن المهم أن تنهي المحكمتان عملهما في الوقت المحدد. استمعنا بعناية بالغة للشواغل التي أثارها رئيسا المحكمتين في ما يتعلق بقدرتهما على مواكبة عملهما، مع التقيد بالجدول الزمنية المتوقعة حتى انتهاء العمل.

أشار القاضيان إلى أن محاكمات وطعون محكمتيهما ما برحت تتأثر بنقص أعداد الموظفين وفقدان الموظفين الأكفاء. وتتشاطر الشواغل التي أعرب عنها القاضيان، خاصة بشأن ضرورة الاحتفاظ بالموظفين المناسبين ذوي الخبرة. وينبغي النظر بعناية في المقترحات التي قدمتها المحكمتان بشأن كيفية التصدي لذلك التحدي. إن هذه مسألة عملية وتحتاج إلى النظر في حلول عملية ومبتكرة، ونحن مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين لحلها. أثار القاضي رونسون أيضا مسألة إنفاذ الأحكام، وهي مسألة مهمة تستلزم المزيد من النظر.

شاركت البرازيل بفعالية في إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونعتقد أن آلية من هذا القبيل تضيف عنصر يقين في إقامة العدالة يلزم تأكيده.

ونفق في أن المحاكم وحدها لا يمكنها تحقيق السلام والمصالحة في المنطقة من خلال الأحكام القضائية. إن ترسيخ السلام والمصالحة الحقيقيين يحتاج إلى وقت. إن رحلة السلام والمصالحة لا تحتاج بالضرورة إلى انتظار نتائج عمل المحاكم، كالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكنها لن تكتمل مطلقا بدونها. وتؤكد البرازيل من جديد فهمها أن المحكمتين كان وسيكون لهما أثر هام على السلام والمصالحة في البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى عن طريق تعزيز سيادة القانون والمساءلة القضائية ومساعدة تلك البلدان في تحقيق مستقبل أكثر مساواة وعدالة.

وفي هذا السياق، فإن تقريب المحكمتين من المجتمعات الأكثر تضررا بالجرائم الدولية مهم بشكل حاسم لضمان إرث هاتين المحكمتين. وذلك مهم بصفة خاصة في حياة الأجيال الأصغر سنا. وتعتقد البرازيل اعتقادا راسخا بأن على الطلبة والمدرسين والمجتمع المدني ككل تعزيز أهمية المسألة القضائية كعنصر ضروري من عناصر السلام الدائم.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى الآخرين في شكر القاضي رونسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضية خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على بيانيهما وتقييميهما للمحكمتين. ونقدر أيضا الإحاطتين الإعلاميتين اللتين أدلى بهما المدعيان العامان.

ترحب الهند بالتقدم الذي أحرزته المحكمتين في تسريع عملهما. ونقدر التدابير المتخذة من أجل تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. وضعت المحكمتان معايير جديدة

والمدعين العامين لهما على إحاطتهم الإعلامية المفيدة عن عمل المحكمتين.

ترحب نيجيريا بالتقدم الإضافي الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز خلال الأشهر الستة الماضية. ونحيط علما مع الارتياح التدابير التي اتخذتها المحكمتان لتسريع إجراءاتهما، بما في ذلك الإصلاح، مع كفاءة الامتثال للمعايير الإجرائية الواجبة. ونعتقد أن اتخاذ خطوات ملموسة أكثر نحو تعزيز المستويات الحالية للموظفين في كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيساعد في تعزيز تلك التحسينات. ونسلم بأن القرارين ١٩٥٤ (٢٠١٠) و ١٩٥٥ (٢٠١٠) يدعوان الأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى مواصلة العمل مع رئيسي قلمي المحكمتين لإيجاد حلول عملية لمعالجة المسألة. وبالتالي، فإننا نحث على بذل جهود مضاعفة لإيجاد تدابير تتسم بقدر أكبر من الواقعية بغية تناول هذه المسألة بصورة أكثر حسما. وقد ازداد ذلك الأمر أهمية إذ توشك المحكمتان على إنجاز عملهما.

وتشدد نيجيريا على أهمية استدامة التعاون وتوثيقه بين الدول الأعضاء والمحكمتين لتمكينهما من تحقيق أهدافهما. وتشمل تلك الأهداف إلقاء القبض على الفارين من العدالة، وإعداد الإحالات إلى المحاكم الوطنية، ونقل الأشخاص الذين برأتهما المحكمتان وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية.

ومن المشجع أن المحكمتين واصلتا تقديم المساعدة في تعزيز قدرة الدول على محاكمة مرتكبي الانتهاكات المزعومة

ونرحب بالتعاون الذي تبديه جميع الدول المعنية مع المحكمتين، وهو أساسي لكفالة إنجاز ولايتي المحكمتين وتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. إن اعتقال راتكو ملاديتش مثال مهم على التعاون الفعال، ونحن نقدر جهود صربيا المستمرة في هذا الصدد. ونأمل أن يتم قريبا تحديد أماكن الفارين المتبقين وتسليمهم إلى المحكمتين.

ونحيط أيضا علما مع الارتياح بالتقدم المحرز من جانب اللجنة التوجيهية لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تنفيذ آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وتشمل تلك العملية مجموعة كثيرة من العوامل، ونأمل أن تنجز اللجنة التوجيهية، بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومكتب الشؤون القانونية وقسم إدارة المحفوظات والسجلات والفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس، تلك المهام بسلاسة ونجاح. ويمكن أن يتطرق المجلس إلى أي مسألة تشغيلية أو تنفيذية أو مؤسسية، حالما وعندما تنشأ.

وفي الختام، نعتقد أن المحكمتين نفذتا ولايتيهما بصورة تدعو إلى الإعجاب. ونرى أن دعم مجلس الأمن مهم في هذا الوقت حاسم الأهمية من حياة المحكمتين. وفي الوقت نفسه، نحث المحكمتين على اتخاذ كل الخطوات اللازمة للحفاظ على جداول المحاكمات والطعون في مساره. سيمهد ذلك الطريق لمحاكمات ناجحة للمتهمين المتبقين ولانتقال سلس إلى آلية فعالة لتصريف الأعمال المتبقية.

السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

أنضم إلى الآخرين في شكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

تصريف الأعمال، وسياسة الإطلاع على محاضر المحكمتين والآلية وتأمينها.

وأود أن أسجل تقديرنا الكبير للجهود الدؤوبة والقيمة التي يبذلها رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيان العامان لديهما دعما لمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (غابون) (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة وشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لديهما على بيانتهما. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الممتاز الذي قام به وفد البرتغال في قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ترحب غابون بما أحرز من تقدم في تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتثني على ما أبداه القضاة والمدعيان العامان والموظفون من عزم وإصرار لإنجاز أعمالهم على وجه السرعة. ونحن على قناعة بأن هذه الجهود كافة ستمكن المحكمتين من الانتقال بصورة سلسة إلى آلية تصريف الأعمال، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ١٩٦٦ (٢٠١٠).

تتعقد مناقشتنا في الوقت الذي شهدت فيه مكافحة الإفلات من العقاب تطورات هامة للتو. فقد كان لإلقاء القبض على برنار مونيغيشاري وراتكو ملاديتش في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو، على الترتيب، قيمة رمزية كبيرة، إذ أظهر إصرار الحكومات على التعاون في مكافحة الإفلات من العقاب في دولها. ويود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه

للقانون الإنساني الدولي أمام محاكمها. وتسهم تلك الجهود في بناء إرث المحكمتين ومؤسسات القانون الإنساني الدولي.

إن استمرار المحكمتين في جهودهما لتعقب من بقي من الفارين يستحق دعما قويا. ونحن نشيد بالجهود الممتازة التي بذلتها السلطات الصربية في إلقاء القبض على راتكو ملاديتش، ونأمل أن يسهم ذلك في تحقيق المصالحة في منطقة غرب البلقان. كما نثني على سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لإلقائها القبض على برنار مونيغيشاري. وندعو جميع الدول المعنية إلى تكثيف جهودها صوب كفالة إلقاء القبض على من بقي من الفارين وتقديمهم إلى العدالة. وهناك حاجة أيضا لتعزيز التعاون مع المحكمتين فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية وإعادة توطين الأشخاص الذين برأهم المحكمتان.

لقد أحرزت المحكمتان تقدما يستحق الثناء في التوعية بعملهما من خلال برامج التواصل لديهما. وسيتعين عليهما القيام بالمزيد من هذه الأنشطة بينما يقتربان على نحو تدريجي من إنجاز عملهما. وندعو إلى استدامة ما يقدمه المانحون من دعم لهذه الأنشطة، لا سيما في تمويل مراكز المعلومات المرجعية.

ومن المفيد أن نشير إلى التدابير التي تتخذها المحكمتان بغية تنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونرى أنه لا بد أن تستهدف الجهود كافة كفالة انتقال سلس إلى آلية تصريف الأعمال. وبالتالي، فإننا نؤيد إنشاء خطة عمل مشتركة من جانب المحكمتين والمدعيين العامين لديهما بغية تنسيق الأنشطة والتنسيق فيما بين العديد من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في إنشاء الآلية. كما نشيد بما أحرز من تقدم في وضع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لآلية

وموظفي الدعم، جانبا أساسيا للآلية العالمية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وأخيرا، تود غابون أن تشكر مكتب الشؤون القانونية على ما قام به من عمل دعما لمختلف المحاكم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وعملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن ارتياح جمهورية صربيا للبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن مؤخرا (SC/10265)، وعلى نحو خاص للتهنئة التي تلقاها بلدي في أعقاب إلقاء القبض على راتكو ملاديتش مؤخرا، والإقرار بأن ذلك دليل واضح على تعاون حكومة صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين أشادوا بصربيا في بيانهم اليوم.

كما أود أن أتقدم بشكرنا لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي باتريك روبينسن، والمدعي العام لديها، السيد سيرج براميرتز، على جهودهما المتواصلة فيما يتعلق بتعاون جمهورية صربيا مع المحكمة. وقد تعززت هذه الجهود بالأنشطة المتعلقة بإنجاز ولاية المحكمة والتحضيرات لانطلاق ناجحة لآلية تصريف الأعمال لدى المحكمتين الجنائيتين.

وفي الوقت ذاته، أود أن أرحب أيضا برئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام لديها، القاضي دنيس بايرن سابقا والقاضية خالدة رشيد خان الآن، والقاضي حسن جالو، اللذين يقومان، إلى جانب رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام لديها،

لما قامت به هذه الحكومات ويقدم ثمانيه لها، لا سيما حكومة البوسنة والهرسك.

كما تذكرنا هاتان العمليتان لإلقاء القبض بأن العدالة تتطلب الصبر والتضحية. ويجب علينا بالتالي أن نغتنم الزخم الذي أوجدته العمليتان، وتشجع غابون المجتمع الدولي والدول المعنية على تعزيز تعاونها بغية تحقيق إلقاء القبض على الفارين الآخرين. وينبغي لهذا التعاون أيضا أن يساعد على تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

وبدون إنشاء هيئات قضائية وجنائية فعالة، مثل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، سيكون من الصعب للغاية مكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة وتعزيز العدالة الجنائية الدولية. والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في هذا المجال لتحديد المعايير تتسم بنطاقها العالمي وينبغي تعزيزها في الوقت المناسب. وتشجع غابون على تعزيز الإرادة السياسية والإجراءات لتوطيد عمل المحكمتين فيما تقومان به من إجراءات لإنجاز عملهما في الجدول الزمني للمحاكمات. لقد أطلعنا القضاة والمدعيان العامان على المصاعب التي قد تقوض سعيهم إلى تنفيذ ولايتهم. ونأمل أن تؤخذ في الحسبان التدابير الموصى بها.

ويجب أن توفر للمحكمتين الموارد المالية والبشرية المناسبة حتى يتم نقل المسؤولية إلى آلية تصريف الأعمال. وتشمل الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي الختام، ومثلما سلطنا الضوء على ذلك في آخر مناقشة أجريتها بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6434)، من المهم تعزيز قدرة الأنظمة القضائية الوطنية. وينبغي أن يكون تدريب موظفي الهيئات القضائية الوطنية، لا سيما القضاء

لا تدعو إلى الشك التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومع ذلك، تستمر صربيا في الحفاظ على علاقة تعاون مع المحكمة في جميع الجوانب، وستواصل إتباع نهجها الاستباقي تجاه عملية تحقيق الاستقرار في المنطقة، على أمل أن الإجراءات التي اتخذتها صربيا مؤخرا ستجعل منطقة غرب البلقان أقرب إلى تحقيق المصالحة، كما أشار مجلس الأمن أيضا إلى ذلك. وبهذه الطريقة، ستستمر صربيا في الإسهام بفعالية في تحقيق العدالة الدولية، وفي الوقت نفسه، في تعزيز المنظور الأوروبي لجميع الدول التي أنشئت في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

صربيا لا تزال مهتمة للغاية في تنفيذ استراتيجية إنجاز المحكمة وأبدت رغبتها بالفعل في الاشتراك، إلى أقصى حد ممكن، في المداولات بشأن المسائل المتعلقة بالمحفوظات وفي بدء آلية تصريف الأعمال. لذلك تتمسك صربيا بموقفها المقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و آذار/مارس ٢٠٠٩ وتؤكد مجددا استعدادها للاشتراك بفعالية في جميع المناقشات المستقبلية بشأن هذه المسائل. بلدي على ثقة من أن مستوى التعاون الكامل الذي حققته مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيستمر في الفترة المقبلة وأنها ستكفل الانتقال السلس للتعاون في المستقبل مع آلية تصريف الأعمال للمحاكم الجنائية.

مع أخذ كل هذا في الاعتبار، ترغب جمهورية صربيا أن تثير مرة أخرى المسألتين الخطيرتين للاتجار بالأعضاء والأشخاص المفقودين بعد انتهاء الصراع في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وبلدي عاقد العزم على الإصرار على التوصل إلى الحقيقة بشأن جميع الأشخاص المفقودين وضحايا الصراعات المسلحة في منطقة البلقان خلال التسعينات. يجب

بدور مهم في طي إحدى الصفحات المهمة في تاريخ العدالة الدولية ويسهمان، في الوقت ذاته، في إنشاء الجهاز الجديد الذي سيواصل إرثي المحكمتين.

وفيما يتعلق بتعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سأعلق بإيجاز على التقرير الحالي للمدعي العام (S/2011/316، المرفق الثاني).

تؤيد صربيا تقييم المدعي العام فيما يتعلق بجميع مجالات التعاون، ما عدا، بالطبع، الجزء الذي يتعلق بالفارين. كما أظهرت التطورات التي وقعت مؤخرا، فقد عفا الزمن إلى حد كبير على ذلك الجزء من تقرير المدعي العام، ويسرني أن المدعي العام قد اعترف بتلك الحقيقة، في تصريحاته التي أدلى بها في الآونة الأخيرة بما في ذلك في بيانه أمام المجلس اليوم.

وعلى أية حال، يسر صربيا القول إن اعتقال راتكو ملاديتش جاء نتيجة الجهود المتواصلة والمكثفة التي بذلها جميع المشاركين في التحقيقات وعمليات البحث عن الفارين. وسيظل يشكل القبض على آخر من تبقى من الفارين، غوران هادزيتش، أولوية بالنسبة لصربيا في الفترة المقبلة. ولن يسمح بأية حالة للإفلات من العقاب ولن تظل أي مسألة تتعلق بالتعاون مع المحكمة بدون حل.

لقد أقلت صربيا القبض على ٤٥ شخصا من الأشخاص الـ ٤٦ الذين كان يعتقد بأنهم كانوا في صربيا وأحالتهم إلى المحكمة. وقامت صربيا بتسليم كل الوثائق المطلوبة منها فوراً لغرض إجراءات استئناف المحاكمات الجارية. وتم منح مكتب المدعي العام وأفرقة الدفاع دون أي استثناء إمكانية الوصول إلى الشهود ومحفوظات الدولة. لهذه الأسباب جميعاً، صربيا تعتقد أنها حققت الآن، بصورة

علاوة على ذلك، نحن نرحب بالقاضية خالدة رشيد خان باعتبارها الرئيسة المنتخبة حديثاً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونعرب عن ثقتنا الكاملة في قدرتها على النهوض بنجاح في المهمة الهائلة التي تنتظرها.

تقر كرواتيا بالجهود التي تبذلها المحكمة من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعدة مسبقاً للانتهاء من عملها والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. اشتركت كرواتيا بفعالية في إنشاء الآلية وتتطلع لعملها في المستقبل الرامي إلى مساعدة حماية إرث المحكمتين والقيام بنجاح بمهامها المتبقية، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمة بقية المماريين، وإدارة المحفوظات، وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام.

في الوقت نفسه، نحن ندرك التحديات الكثيرة التي تواجه المحكمتين، ونعتمد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي ألا يتم السعي لتحقيق أهدافهما المشروعة المعترف بها على نطاق واسع على حساب الولاية التي أنشئت بموجبها وأنه ينبغي ألا يمس بالاحترام الكامل لمعايير أصول المحاكمات. ولا يمكن اعتبار أنه تم إنجاز ولاية المحكمتين إلا بمحاكمة جميع من تبقى من المماريين المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم.

في هذا السياق، ترحب كرواتيا بأن كرواتيا تمكنت بعد ١٦ سنة من تحديد مكان راتكو ملاديتش المتهم بارتكاب أسوأ الفظائع منذ الحرب العالمية الثانية وإلقاء القبض عليه ونقله إلى لاهاي. علينا أن نتذكر هنا أيضاً ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في كرواتيا، ولا سيما في سكابرينتسيا وزادار وسيبينيك وكييفو وفرليكا وسيني ومدن أخرى هاجمها الجيش الشعبي اليوغوسلافي بناء على أوامر من راتكو ملاديتش عندما كان قائد الفيلق التاسع في الجيش الشعبي اليوغوسلافي الذي كان مقره في كنين بكرواتيا؛ وكذلك أوامره بشن هجمات

أن يطبق رفض الإفلات من العقاب بالتساوي على جميع هذه الحالات، وصريباً، والتي تفي بالتزاماتها في هذا الصدد، لها كل الحق في الإصرار على أن يفعل الآخرون الشيء نفسه.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً طلبنا بأن ينشئ مجلس الأمن آلية مستقلة لإجراء تحقيق شامل في الجرائم المتعلقة بأعضاء البشر. ولن تملك السلطة لإجراء تحقيق محايد وكامل في هذه الجرائم ومحاكمة كل الذين تثبت مسؤوليتهم عنها إلا عن طريق هذه الآلية التي ينشئها مجلس الأمن. وذلك هو السبب تحديداً في أن كل الجرائم الأخرى التي ارتكبت خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة تحقق فيها الآليات التي أنشأها مجلس الأمن. إن معالجة هذه الجرائم البشعة بشكل مختلف سيكون حقاً ظلم هائل، ونحن نأمل ونؤمن بأن مجلس الأمن لن يسمح بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس وأن أتمنى لكم شهراً ناجحاً. ونحن على يقين أنه في ظل قيادتكم الحكيمة، سيضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته الكبيرة بنجاح.

أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لرئيسي المحكمتين روبنسون وبايرون والمدعين العامين براميرتز وجالو على تقريريهما المفصلين عن عمل المحكمتين (S/2011/316) و (S/2011/317)، والتقدم المحرز في استراتيجية الإنجاز والتحديات التي تواجه التنفيذ.

(تكلم بالإنكليزية)

إلى أن فرقة العمل قدمت، في تقريرها الموجز، تقييمها المهني بشأن مصير الوثائق المفقودة، وأن كرواتيا واصلت تحقيقها في هذه المسألة، وهي ملتزمة بقوة بالاستمرار في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والممكنة عمليا المتاحة لها.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المسؤولون الكروات على أعلى المستويات الاشتراك في حوار مباشر ومفتوح مع المحكمة والمدعي العام، الذي زار زغرب يوم ٤ أيار/مايو واجتمع مع رئيس الوزراء ووزير العدل والمدعي العام للدولة وأعضاء فرقة العمل. وعلاوة على ذلك، شارك قضاة ومدعون عامون كروات في اجتماعات بين الأقران ودورات تدريبية استهدفت نقل المعرفة المؤسسية للمحكمة ومهاراتها المتخصصة إلى الزملاء الكروات وتدعيم القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب كرواتيا بجهود المحكمة التي تركز على زيادة القدرات الوطنية على إدارة محاكمات جرائم الحرب المعقدة عن طريق توفير محاضر جلسات محاكمات باللغات المحلية لبلدان المنطقة.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير أيضا إلى المؤتمر الإقليمي الخامس للمدعين العامين للدولة الذي استضافه المدعي العام الكرواتي، بمشاركة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة براميرتز ومدعين عامين من البوسنة والهرسك والجبل الأسود والمدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، والذي عقد يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو في بريوني في كرواتيا. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر مواصلة مناقشة التعاون في قضايا جرائم الحرب بين مكاتب المدعين العامين في المنطقة والتعاون بين مكتب المدعي العام والمدعين العامين على الصعيد الوطني، ومشاريع محددة للتعاون لتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بقضايا جرائم الحرب.

عشوائية ضد أهداف مدنية، مع علمه بأن مثل هذه الهجمات ستسبب في خسائر فادحة في الأرواح أو إصابات في صفوف المدنيين، ولا سيما محاولته إغراق منطقة واسعة مأهولة بالسكان من خلال تدمير سد بيروتشا.

يجب تحقيق العدالة في هذه الحالات كذلك. وبهذا المعنى، فإننا سنأسف إذا لم تتم محاكمة راتكو ملاديتش في لاهاي عن الجرائم التي ارتكبت في كرواتيا. ومع ذلك فإن إلقاء القبض على راتكو ملاديتش يبعث الأمل في أن تتم قريبا محاكمة غوران هادزيتش أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فهو آخر من تبقى من الهاربين الذين تتهمهم المحكمة الجنائية بارتكاب فظائع خطيرة في كرواتيا. كرواتيا لا تزال ملتزمة بقوة بتعاونها مع المحكمة. وقد تم تأكيد هذا التعاون بوضوح لا لبس فيه في تقييم المدعي العام الذي قدمه مؤخرا وينص على أنه

”تواصل كرواتيا عموما الاستجابة بصورة كافية وفي الوقت المناسب لطلبات مكتب المدعي العام المتعلقة بتقديم المساعدة وتتيح إمكانية الوصول إلى الشهود والأدلة حسب المطلوب.“ (S/2011/316، المرفق الثاني، الفقرة ٥٦).

إن فرقة العمل الخاصة التي أنشأها رئيس الوزراء الكرواتي تواصل تحقيقاتها بفعالية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت فرقة العمل ثلاثة تقارير عن العمليات الجارية وتقرير منفصل يلخص جميع أنشطتها واستنتاجاتها حتى الآن. أود أن أضيف أيضا أن المدعي العام، في تقريره السابق، أشار إلى الروح المهنية لفرقة العمل وكفاءتها وأقر بما على النحو الواجب.

بخصوص الوثائق المفقودة التي ”لم يتم بعد تحديد مآلها“ (S/2011/316، المرفق الثاني، الفقرة ٥٧). أود أن أشير

ثالثا، بما أن المجلس هو هيئة سياسية بامتياز، فإنه ليس لدينا أي نية لمناقشة الجوانب القانونية للحكم في قضية غوتوفينا وآخرين. وستستمر تلك المناقشة في لاهاي بين الأطراف ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من أن أؤكد على أننا نختلف باحترام ولكن بقوة مع بعض أسانيدنا التاريخية والسياسية. غير أنني أود أن أؤكد هنا أيضا أن الرئيس يوسيفوفيتش ورئيس الوزراء كوسور أعلننا بوضوح، فور صدور الحكم الابتدائي، أن كرواتيا هي دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، تُحترم فيها المؤسسات القضائية ويجري الالتزام بأحكامها.

والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية واحترام العدالة الدولية هو التزام دائم، ليس في سياق عملية اندماجنا الأوروبي الأطلسي فحسب، ولكنه يعبر عن القيم الأساسية كرواتيا ودورها الحالي والمستقبلي في المجتمع الدولي بصفقتها عضوا في الأمم المتحدة وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، وقرينا، في الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن كرواتيا ستضمن النظر في بارامترات العمل العسكري المشروع، المستمدة من حكم المحكمة والتي تمثل فقها قضائيا جديدا في القانون الدولي، واحترامها بصورة كاملة عند اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، وكذلك في هيئات الدفاع والأمن الجماعيين.

رابعا، تؤيد كرواتيا بقوة الهدف الرئيسي للمحكمة ووظائفها الأساسية والتي تتمثل، وفقا لقرارات مجلس الأمن، في تحقيق السلام والمصالحة الدائمين. وردود الفعل البناءة والموضوعية لجميع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة في كرواتيا بعد صدور الحكم في قضية غوتوفينا وآخرين تشهد بوضوح على تصميمنا بهذا الخصوص. فنحن نتعاطف مع الضحايا بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم. وولاؤنا هو للحقيقة وما يترتب عليها من معاقبة مرتكبي جميع جرائم

وأود أن أعيد التأكيد على أن كرواتيا لا تزال تتعاون بصورة كاملة مع المحكمة الجنائية الدولية. وكرواتيا على اقتناع بأن التعاون بين الدول الأعضاء، ولا سيما دول جنوب شرق أوروبا، لا يزال عاملا حاسما لتنفيذ ولاية المحكمة بنجاح وللوفاء بالأهداف الواردة في استراتيجية الإنجاز لديها. وجرائم الحرب لا تخضع لقانون التقادم، وهذا هو سبب الأهمية الكبيرة للتعاون الإقليمي وإرساء حياد المحاكم الوطنية في جميع البلدان في المنطقة حتى بعد انتهاء عمر المحكمة.

وانطلاقا من التصميم على تنفيذ استراتيجية التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٥ ومحاكمة مرتكبيها، اتخذت كرواتيا تدابير لتعزيز وتوسيع نطاق التأثير الإيجابي لمحاكم جرائم الحرب الأربع المتخصصة القائمة. وبهدف تسريع المحاكمات المحلية، فإن ذلك قد مكن أيضا المحاكم المحلية من استخدام الأدلة التي جمعتها هيئات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق الحكم الابتدائي الصادر مؤخرا في قضية غوتوفينا وآخرين، أود أن أدلي بإيجاز ببعض الملاحظات الإضافية.

أولا، فضلا عن تصميم كرواتيا القوي على مواصلة تعاونها الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام، والذي أشرت إليه بالفعل، أود أن أشدد أيضا على تصميم كرواتيا أشد التصميم على أن تحترم أي حكم تصدره المحكمة احتراما كاملا.

ثانيا، لاحظت كرواتيا على وجه الخصوص أن الحكم في قضية غوتوفينا وآخرين نص صراحة على أن "خيار كرواتيا اللجوء إلى عملية العاصفة لم يخضع للمحاكمة"، وبالتالي فإنه لا يجرم تلك الحرب الداخلية.

هاتان هما القضيتان الوحيدتان اللتان نجحت المحكمة حتى الآن في إحالتهما إلى الهيئات القضائية الوطنية. وأود ببساطة أن أؤكد له أنه توجد ترتيبات فعالة للغاية لرصد التقدم المحرز في هاتين القضيتين في فرنسا. ويحتفظ مكنتي بخدمات شركتين قانونيتين خاصتين في فرنسا، تتمثل مسؤوليتهما في القيام بتلك المهمة نيابة عنا. وهما ترسلان تقارير دورية إلى مكنتي، نحيلها بدورنا إلى الدائرة الابتدائية أو الدائرة المحيطة للنظر فيها. وتضطلع السلطات الفرنسية بالقضيتين، بعد بعض الأعمال الأولية، عقب الإحالة وهما معروضتان الآن على قاضي تحقيق. وستستمر ترتيبات الرصد في تزويدنا بمعلومات عن الحالة التي آلتا إليها.

وأود، إذا جاز لي، أن أضيف، وكما أشار ممثل فرنسا، أنني كنت في مهمة في فرنسا قبل شهرين. وكانت إحدى المسائل التي ناقشناها تتعلق بهاتين المحاكمتين. وتلقيت تأكيدات من مختلف السلطات الفرنسية تفيد التزامها المستمر بإدارة هاتين القضيتين وضمان التعامل معهما على وجه السرعة في إطار النظام القانوني. ومن ثم، فإنه توجد لدينا فعلا ترتيبات فعالة للرصد والإبلاغ بشأن المرحلة التي وصلت إليها المحكمتان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أغتنم هذه الفرصة، لأشكر بالنيابة عن المجلس، القاضي روبنسون، والقاضية رشيد خان، والمدعي العام براميرتز، والمدعي العام جالو على إحاطتهم الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

الحرب بغض النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم. ونأمل في إمكانية تحقيق السلام القائم على العدل وفي أن يجري تعزيزه بواسطة مساعينا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للقاضي روبنسون للرد على الملاحظات التي أبدت في سياق البيانات التي أدلى بها الأعضاء، إذا كان يرغب في ذلك.

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): لا أرغب في الرد، ولكن فاتني أن أهنئ القاضية خالدة خان على انتخابها للرئاسة. وأود أن أغتنم الفرصة للقيام بذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للقاضية خالدة خان للرد على الملاحظات التي أبدت في سياق البيانات التي أدلى بها الأعضاء، إذا كانت ترغب في ذلك.

القاضية خالدة خان (تكلم بالإنكليزية): ليس لدي أي تعليق على الملاحظات التي أبدتها الممثلون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام براميرتز للرد على الملاحظات التي أبدتها الممثلون في بيانهم، إذا كان يرغب في ذلك.

السيد براميرتز (تكلم بالفرنسية): ليس لدي أي ملاحظات أرغب في الإدلاء بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام جالو للرد على الملاحظات التي أبدتها الممثلون في بيانهم، إذا كان يرغب في ذلك.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على ملاحظاتهم واقتراحاتهم الداعمة.

لدي بعض الملاحظات الموجزة في ما يتصل بمسألة أثارها سفير جمهورية رواندا، والتي تتعلق بالقضيتين اللتين أحالتهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرنسا.